

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر بين الواقع والتشريع

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية

تحت إشراف الأستاذة:

أ.د/ نبيلة بن يوسف

من إعداد الطلبة:

- نوال طلاش

- ثيزيري لونة

لجنة المناقشة:

- د/ نعيمة عزوق رئيسا

- أ.د/ نبيلة بن يوسف مشرفاً ومقرراً

- أ.بازية فلوس ممتحناً

تاريخ المناقشة: 2022/11/....م

الإهداء

الحمد لله الذي تتم به وبنعمته الصالحات أولاً وقبل كل شيء، أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما فلولاهما ما كنت لأصل إلى نهاية هذا المشوار الحافل.

لكل أخوتي، ديهية، لويزة، ريان ورحمة الذين ساندوني ولا يزالون.

إلى جميع أفراد العائلة الكريمة، وكل من ساهم في مساعدتي ولو باليسير.

إلى رفيقة المشوار كاميلية.

إلى كافة زملاء الدراسة ودفعة 2022.

إلى طاقم إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية وجميع الأساتذة والعاملين فيها عامة وكلية العلوم السياسية خاصة.

ثيزيري لونة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز من لدي وأبدأ أولاً بمن قال
فيهم الله عزّ وجلّ : "واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة" وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً".

إلى من ابتسمت لأفراحي وتألّمت لجراحي واحترقت
دوماً لتنير دربي مود الحب الصادق والحنان الدافئ،
سر ابتساماتي في الوجود، من صنعت ذاتي بأخلاقها
الكريمة، فعلمتني الصبر والإيمان بالأقدار، حبيبتني أُمي.

إلى الرجل العظيم الذي تحمّل مرارة التعب وقساوة
الأيام من أجل إنارة دروب التعلّم لأبنائه، من دفعني
للوصول إلى الهدف الأسمى، مثلي الأعلى في الصبر،
الذي كرس لي حياته بحر عطاء، أبي الغالي الحبيب.

نوال طلاش

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله الواحد الذي ألهمنا الصحة والعزيمة
لإتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة
المشرفة "نبيلة بن يوسف"، على ما قدمته لنا من
توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع
دراستنا في مختلف جوانبها كما نشكر أعضاء لجنة
المناقشة.

والى جميع أساتذتنا المحترمين والعاملين

في قسم العلوم السياسية

شكرا جزيلا على مجهوداتكم

مقدمة:

تُعتبر الحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان كما أنّها تلعب دورًا هامًا للحدّ من الفقر وتخفيفه، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الأشخاص.

البلدان في مختلف أنحاء العالم تصبّ أعينها نحو هدف توفير الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين أو المقيمين على أراضيها، وهي تقوم بذلك بشكل عام من خلال مزيج من المساعدات الاجتماعية التي توفّرها على شكل منافع مادية أو معنوية تقدّم للأطفال وللعاقلين عن العمل والأمّهات والأسر والمرضى والمعاقين وكبار السنّ.

إنّ الأطفال والشباب وكبار السنّ لا يشكّلون كتلة واحدة متجانسة، لذا يختلف كبار السنّ وتختلف احتياجاتهم بحسب الجنس، والفئة العمرية والمستوى التعليمي والمستوى الاجتماعي وغيرها من المستويات أي أن كل فئة من فئات المجتمع تختلف سواء من الناحية الفيزيولوجية أو العقلية، فمثلا القدرات الذهنية تختلف بين الأطفال والشباب والمسنين، حيث نجدها أقلّ إنخفاضاً لدى فئة المسنين، فضلاً عن التجربة الحياتية الشخصية وطباع الفرد وخبراته، كما تختلف طرق المعالجة والتدخّل تبعاً لهذه الخصائص، حيث كان ينظر للشخص المسن في الفترات السابقة على أنّه ثروة قومية لما يتجلّى به من مميّزات كالخبرة والتّجربة ورجاحة العقل والقيمة والحكمة، لذا كان يعتبر محلّ تبحيل وتقدير وإحترام .

لكن ميزة التغيّر وعدم الاستقرار التي تسود الفرد في مختلف مراحل حياته جعلت فئة المسنّين تشهد سلسلة من المشكلات والمتطلّبات.

تعتبر مرحلة الشيخوخة هي مرحلة مليئة بالصّراعات النفسية والتحديات مع الدّات ومع المجتمع، لهذا فهم بحاجة إلى الرّعاية والاهتمام والمساعدة على التّكيّف والتوافق مع

التغيرات التي تطرأ في حياتهم، ونظرًا للأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا الموضوع -حماية المسنين- في كافة المجتمعات على اختلاف درجة تقدّمها ورقّيها، أخذت هذه الفئة مكانًا بارزًا في البحوث والدراسات العلمية في السنوات الماضية، حيث أصبح هذا الموضوع من الأولويات التي يناحي بها المختصّون في جميع العلوم ومختلف الجوانب و الصّيع المتاحة لمساعدة هذه الفئة أي أن موضوع المسنين من المواضيع التي تستلزم الحماية في جميع المجالات خصوصًا العلمية وذلك عن طريق دراسة خاصة لهذه الفئة وما تعانيه من مشاكل، مع محاولة إيجاد حلول لها وهذا ما يساهم في مساعدة هذه الفئة وتقديم الرعاية لها، وخير مثال على ذلك المذكرة التي بين أيدينا والتي نأمل أن تساهم في مساعدة هذه الفئة ولو بشكل طفيف.

إنّ حماية المسنين تعني حماية الإنسانية والحفاظ عليها وضمان سلامتها لاسيما وأنّ المسنين لا يشكلون ندًا للدولة وللمجتمع بل هم سند لهما فإن المسنين لهم حقوقهم الخاصة التي تختلف نوعًا ما عن حقوق الإنسان بسبب الطبيعة الخاصة للمسنين، لذا فالتعاون بين الدولة والمجتمع يعدّ أساسًا متينًا للحفاظ على تلك الحقوق.

نجد في كتاب "أمل العيش الديمغرافي" للفرنسي جاك فيرون العبارات التالية المعبرة على الحاجة في الرعاية والإشراك... دعونا لا نغفل عن حقيقة إن العيش لفترة طويلة ليس فقط قضية كل واحد منا على وجه الخصوص، فمجتمعاتنا مترابطة ولاسيما بسبب المكانة التي تتخذها أنظمة التضامن والتبادل، حتى أتمكن من العيش في ظروف مرضية، ومن المهم وقبل أي شيء أن يقدم لي المجتمع المساعدة من خلال الطب والضمان الاجتماعي

...إلخ، وإن عشت عجوزا فيجب أن أكون قادرا على الإعتماد على تضامن الأصغر سنا من الناشطين الذين يخلقون الثروة¹.

وللجزائر ليست استثناء لهذا الواقع، حيث تزايد الإهتمام في الآونة الأخيرة بفئة المسنين من أجل بحث قضاياهم ومعالجة مشاكلهم، وهذا نظراً للتحدي الذي وضعتة الدولة على عاتقها بوضعها جملة من السياسات والإجراءات التي على أساسها يتم ترقية وإدماج المسنين في المجتمع وضمان التكفل الفعال لهذه الفئة، وضمان حقوقهم العامة والخاصة باعتبارهم عنصراً فعالاً في المجتمع.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع كمجال للدراسة والبحث منطلقه مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتي وهي ما سنقدمه؛

أ. المبررات الموضوعية:

- باعتبار موضوع الرعاية الخاصة بالمسنين موضوع اجتماعي انساني تدعونا الحاجة

إلى دراسته أيضا من باب السياسات الاجتماعية في مجالنا في العلوم السياسية.

- نقص الدراسات العلمية والاكاديمية المعنية بهذا الموضوع.

¹Jacques Veron, *L'expérience de vivre (âge, génération et société)*, Paris :édition de seuil « science ouverte », Octobre 2005, page 14.

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية لمن يهتم بهذا الموضوع، حيث تكون سندا ومرجعا لدراسات أخرى مستقبلية، وهي تساهم كذلك في إثراء التراث الإنساني حول هذا الموضوع.

ب . المبررات الذاتية:

الإهتمام الشخصي بهذا الموضوع ورغبتنا في معالجة بعض الغموض المحيطة به، بعد ما لمسنا بداية غياب بعض القيم الاجتماعية والاخلاقية الفاضلة في التعامل مع كبار السن منهم الوالدين، ورغبتنا في البحث في طرق معالجة الموضوع من باب السياسات المرصدة للفئة قيد الدراسة.

أهمية موضوع الدراسة :

تكمن أهمية موضوع الدراسة في الاهتمام بفئة من فئات المجتمع ألا وهي فئة كبار السن، نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من الحرمان والتهميش والعوز، محاولين البحث في تطور مجال الرعاية التي تستحقها هذه الفئة.

- تأتي الدراسة لرصد كيفية تقديم الخدمة الاجتماعية للمسنين المحرومين من أسرهم والذين يعيشون في مراكز رعاية المسنين وذلك في سبيل تقديم الحماية الآمنة لهم، بعد الوقوف على المشكلات والعقبات التي تحول دون الوصول الى الرعاية الكاملة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على السياسات المعتمدة في معالجة مشاكل الرعاية لفئة المسنين من خلال تحليلها ثم تقييمها.

- نسعى لتفسير الظاهرة بالوقوف على الواقع والمقارنة بينه وبين التشريعات التي نظمت أسس الرعاية الخاصة بفئة كبار السن وذلك بالإطلاع على أهم التشريعات التي أقرتها المواثيق الدولية عموماً والقوانين الجزائرية خصوصاً، وإبراز مطابقات هذه التشريعات مع الواقع المعاش.

الدراسات السابقة:

لا يمكن الانطلاق من العدم لإجراء بحث أكاديمي، دون وجود خلفية ومرجعية لموضوع الدراسة وعليه وجب البحث عن الدراسات التي اهتمت بالموضوع عن قرب، فقد تم الاعتماد على عدة دراسات سابقة لما تمثله من عصب أساس في كتابة البحث العلمي بمختلف أنواعه وأهدافه، ومن هذه الدراسات نذكر ما يلي:

مؤلف الكاتب صلاح هاشم حول الحماية الاجتماعية للفقراء²، التي هدفت إلى حماية الفئات المهمشة وتمكينها من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية لديها. ومن النتائج المتوصل لها؛ إعادة النظر في السياسات المتداولة لحماية الفئات المهمشة، وتقديم اقتراحات في إطار تحسين ظروف الفئات المهمشة، ساعدنا الكتاب في الجاني النظري من عملنا.

²- صلاح هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، مصر: مكتب القاهرة مؤسسة فريدريش إيبيرت، ديسمبر 2014.

دراسة عبد الجليل ريش، الموسومة بالحماية القانونية للأشخاص المسنين³، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان شكل الحماية التي يوفرها القانون لفئة المسنين هذا من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى تبيان الانتهاكات التي يتعرض إليها المسن سواءا على مستوى أسرته أو على مستوى مؤسسات رعاية المسنين. ودراستنا تحاول البحث بين الجانب القانوني والواقع المعاش.

دراسة صليحة يحيوي الموسومة بحماية المسنين في التشريع الجزائري⁴، تهدف الدراسة إلى الاطلاع على مدى حماية التشريع الجزائري للمسن، وكيف تتجلى هذه الحماية في إطار الأسرة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وعن تكفل الدولة الجزائرية بالمسن خارج الوسط العائلي.

أظهرت الدراسة كل ماله علاقة بحماية الأشخاص المسنين داخل الأسرة وخارجها، في القوانين الخاصة بالموضوع، ولوحظ من خلال الدراسة أن المشرع الجزائري تكفل بإنشاء العديد من القوانين التي تحمي المسن وترعاه داخل مراكز الرعاية. أوضحت الدراسة أن المشرع تشدد مع الفروع عند ارتكابهم للجرائم الجسدية، لكنه لم يفعل ذلك بالنسبة للجرائم المالية، الدراسة هي الأخرى قانونية محضة ودراستنا ستتحو نحو دراسة الواقع مقارنة بالنصوص الشرعية.

³ عبد الجليل ريش، الحماية القانونية للأشخاص المسنين، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2013/2014.

⁴ يحيوي صليحة، "حماية المسنين في التشريع الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 4، المجلد 16، جامعة تيزي وزو، 2021.

إشكالية الدراسة:

عملية الحماية الاجتماعية لفئة المسنين تجعلنا نبحث في مدى وجودها كما نصت عليها القوانين في الواقع، بل والبحث في مضامين تلك التشريعات، ما هو واقع الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر ؟

للإجابة عن الإشكالية لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المساعدة في التحليل وترتيب المعلومات وشرح وتفسير مضامينها وأهم الأسئلة الفرعية هي:

- ما هو مفهوم الرعاية الاجتماعية؟
- من هو الشخص المسن ؟
- ما هي السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لرعاية مسنيها ؟
- كيف يتم تنظيم وتسيير مؤسسات رعاية المسنين في الجزائر ؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تهتم الدراسة بالبحث عن موضوع الرعاية الاجتماعية لكبار السن في الدولة الجزائرية، من منطلق التشريعات الجزائرية والواقع المعاش لاسيما في دور المسنين والأسر المعوزة.

الحدود الزمانية: الدراسة تمتد من الاستقلال عام 1962 الى غاية كتابة هذه الدراسة 2022م، بالنظر الى نشأة دور المسنين والتشريعات التي صدرت لأجل صون كرامة كبار السن.

الفرضيات:

أ- الفرضية الرئيسية :

لا تعد الفجوة واسعة بين التشريعات الخاصة بالحماية الإجتماعية للمسنين في الجزائر والواقع المعاش.

ب- الفرضيات الفرعية :

- كلما طبقت التشريعات الخاصة برعاية المسنين في الجزائر، كلما تعززت مكانة المسن داخل أسرته وداخل مجتمعه.

- يرتبط مستوى رضا المسنين بنوعية الخدمة الاجتماعية المقدمة لهم ارتباطاً طردياً.

- كلما وفرت دور رعاية المسنين (دور العجزة) الخدمات الصحية والاجتماعية للمسن، كلما تحسن حال المسن الصحي والنفسي داخل هذه المؤسسات.

منهجية الدراسة:

المناهج العلمية:

المنهج الوصفي: يعرفه محمد عبيدات على أنه طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها⁵، كما يعرفه محمد شفيق، على أنه الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة والعلاقات التي تتصل بها وتفسرها

⁵محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي، قواعد والمراحل والتطبيقات، عمان الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، طبعة 2، 1999، ص 46.

وكشف الجوانب التي تهمها، ويقصد به أيضا جمع البيانات عن الظاهرة ووصف الظروف والممارسات المختلفة وتحليل هذه البيانات واستخلاص الإستنتاجات ومقارنة المعطيات بما يسمح من إمكانية تعميمها في إطار معين⁶، حيث اعتمدنا في دراستنا على وصف المبحوث وهو المسن فتطرقنا إلى وصف المسن من جميع النواحي كذلك قمنا بوصف البيئة التي يتأقلم معها المسن ففي البداية تطرقنا إلى تحليل ماهية المسن ثم تحليل الواقع المعيشي لهذه الفئة في الجزائر، كما قمنا بوصف دور رعاية المسنين في الجزائر ونظامها الداخلي.

المنهج المقارن: هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة، حيث يبرز أوجه التشابه والإختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر⁷ والدراسة التي بين أيدينا بالأساس تقوم على المقارنة بين التشريعات التي صدرت لأجل صون كرامة فئة الكبار ورعايتهم مع مقارنتها بحال واقع المسن في الجزائر في الأسر لاسيما المعوزة وفي دور العجزة أيضا، وحال المسنين حين التنقل للمشافي....

الإقتربات:

أ- **تعريف الإقتراب:** يمكن تعريف الإقتراب على أساس أنه المدخل الذي يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة لانتقاء الأسئلة التي تطرح الضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة، أو استبعادها من نطاق البحث ويستخدم المقترّب، لتحليل الظواهر السياسية والإجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد

⁶سليمة حفيظي، محاضرات في منهجيات وتقنيات البحث، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية مكنتبات ومعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2014/2015.

⁷علي المحمودي محمد سرحان، **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، صنعاء: مكتبة الوسطية للنشر والتوزيع، 2019، ص 76.

الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية ويعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم⁸.

الاقتراب القانوني: يعد هذا الاقتراب أهم مدخل منهجي استخداما في كلية الحقوق في أنحاء العالم وفي أوروبا وفرنسا على الخصوص، كما يعد اقترابا قديما إلى جانب المنهجين التاريخي والمقارب، ويركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة، وبصيغة أخرى يدل على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو ثقافته من ضوابطها⁹، ونحن اعتمدنا في دراستنا على هذا المقتراب من خلال دراسة صلاحية دور رعاية المسنين ومدى تطابق تسييرها وتنظيمها مع التشريعات المتعلقة بها، وهو مقتراب يبحث من خلال معيار التطابق والخرق والانتهاك.

لقد تناولنا أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بفئة المسنين مثل؛ قانون هيئة الأمم المتحدة كتوصية العمل الدولية للعمال المسنين، كما اعتمدنا على القوانين الجزائرية مثل قانون 10-12 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين في الجزائر، وقراءة تلك القوانين قراءة تحليلية يساعدنا المقتراب في البحث عن الجانب التشريعي في الموضوع قيد الدراسة ومدى تطابق تطبيقه في مؤسسات الرعاية الاجتماعية لفئة كبار السن.

⁸محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج و الاقترابات والأدوات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997،
⁹محمد شلبي، مرجع سابق، ص 117.

أدوات جمع البيانات:

من خلال الحرص على جمع المعلومات من المكتبات الجامعية والالكترونية على المراجع ذات الصلة بالموضوع اعتمدنا الملاحظة المباشرة، إضافة إلى اعتمادنا على أسلوب الاستبيان في التحليل بالتقرب من مركز الرعاية (دار الرحمة في الناصرية ولاية يتيزي وزو).

هندسة الدراسة:

لدراسة الموضوع وإثراء وتحليل الاشكالية المطروحة في البحث، وتأكيد أونفي الفرضيات المقترحة اعتمدنا على الهندسة والتحليل المنهجي الآتي؛ حيث قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول؛

الفصل الأول المعنون بماهية الحماية الاجتماعية للمسنين، بحثنا من خلاله عن مدلول نظام الحماية الاجتماعية من حيث النشأة والتعريف كما سلطنا الضوء على تعريف الشخص المسن من جميع النواحي كما قمنا بتبيان أهداف ومظاهر الحماية الاجتماعية لهذه الفئة.

الفصل الثاني المعنون بسياسة الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر، حاولنا من خلاله إعطاء إحصاءات خاصة بفئة المسنين في الجزائر والتوقعات الإحصائية الخاصة بها كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تبيان سياسة الجزائر المنتهجة لرعاية مسنيها من خلال إبرازنا لأنواع الرعاية الاجتماعية التي تقدمها لهذه الفئة ومن خلال التشريعات الخاصة في تعزيز حق المسن في إطار نظام الحماية الاجتماعية.

أما الفصل الثالث فخصصناه إلى دراسة خاصة بدور المسنين في الجزائر فحاولنا من خلاله إعطاء لمحة عامة عن هذه المراكز وشروط الولوج إليها، وتطرقنا فيه إلى تبيان نظام التسيير والتنظيم الخاصة بهذه المراكز وأهم المهام التي تقوم بها هذه الدور في سبيل تقديم الرعاية المثلى التي يحتاجها المسنون المقيمون فيها.

وقدمنا لكل فصل تمهيدا وخلاصة ثم عرضنا الخاتمة في نهاية الدراسة تجمع أبرز ما توصلنا إليه من نتائج.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو دراسة من الصعوبات والعراقيل أثناء عملية البحث وتقصي الحقائق وجمع المعلومات. فمجمل الصعوبات تلقيناها في نقص المعلومات والمراجع والإحصائيات الخاصة لفئة المسنين، كما أن الصعوبات الكبيرة تلقيناها أثناء محاولتنا لوضع دراسة ميدانية لدار العجزة والتي باءت بالفشل لأننا لم نتمكن من الحصول على معلومات خاصة بهذه الدار والتي تكلفت برفض المدير إعطائنا أي معلومة ما دفعنا للتخلي عنها.

الفصل الأول:

ماهية الحماية الاجتماعية للمسنين

تمهيد:

تسعى دول العالم إلى رعاية وحماية كل شخص وكل مواطن، خاصة فئة المسنين التي تحتاج إلى رعاية واهتمام وخدمات من نوع خاص، لذا يعتبر موضوع المسنين من المواضيع الجديرة بالدراسة، وقد تزايد الاهتمام بهذه الفئة بعد التعداد المتصاعد لها في كل أمصار العالم، والجزائر واحدة من الدول التي تشهد ارتفاعا متزايدا لفئة كبار السن في كل مرحلة زمنية حسب ما تبينه الاحصاءات الرسمية للدولة الجزائرية.

تجدر بنا المنهجية العلمية إلى تفسير الظاهرة التي نبحث فيها، ومصطلح الحماية الاجتماعية هو الظاهرة التي تحتاج إلى التفسير من خلال المدلول اللغوي والاصطلاحي، إلى الهدف منها ودراسة الأهمية، دون التغاضي عن الجذور التاريخية للمصطلح، وهو ما سيتوضح من خلال المباحث الثلاث وما تحويه من المطالب المفسرة لهذه الظاهرة.

المبحث الأول: نشأة وتطور الحماية الاجتماعية

تزداد ظاهرة الشيخوخة في العالم بشكل ملحوظ وتواجه معظم الدول مهمة حماية هذه الفئة والسهر على راحتهم لاسيما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الحماية الاجتماعية للمسنين في العالم

ظهرت الحماية الاجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة وفي مسؤولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها وحمايتهم وتوفير سبل العيش الكريم والأمن. تعززت الحماية الاجتماعية لما نادى الأديان السماوية بإطعام الفقير ومساعدته، وقد دعت إلى التعاون والتآزر والتضامن وهي من الاشارات إلى فحوى الحماية الاجتماعية لتعتبر تلك التعاليم والمبادئ التي قامت عليها تلك الديانات صمام أمان للضعفاء والفقراء والمساكين.

بدأت تنشأ فكرة الحماية الاجتماعية مطلع القرن العشرين في الدول الصناعية لاسيما دول أوروبا في شكل تأمينات اجتماعية للعمال ثم تأمينات ضد المرض والبطالة والشيخوخة ... وياتت تتطور لتصل إلى ما يسمى بالحماية الاجتماعية الشاملة¹⁰.

اعتنت المحافل الدولية بموضوع الحماية الاجتماعية فكانت موضوع الرأي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد بكونهاغن عام 1995م، حيث التزمت الحكومات بوضع وتنفيذ سياسات ضمان حصول جميع الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافية أثناء فترات البطالة والمرض والأمومة وتربية الأطفال والترمل والعجز والشيخوخة، وعقدت

¹⁰ صلاح هاشم، "الحماية الاجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين"، مرجع سابق، ص16.

الدورة الاستثنائية 24 للجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف بتاريخ جوان 2000 لتقديم استعراض أعمال الخمس سنوات لمؤتمر القمة، شدّد على أهمية انشاء وتحسين نظم الحماية الاجتماعية وتقاسم أفضل الممارسات في هذا المجال، تلقت مسألة الحماية الاجتماعية النظر بجدية في تمويل قمة التنمية الذي عقد في مونتيرا بالمكسيك بتاريخ مارس 2002. وعلاوة على ذلك شدّد مؤتمر القمة الأخير للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ على ضرورة تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال التأكيد على متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراضها لمدة خمس سنوات ودعم نظم الحماية الاجتماعية.¹¹

اختلف الباحثون حول ظهور الحماية الاجتماعية وبالتالي في تحديد الجذور التاريخية للحماية الاجتماعية **الفريق الأول** يرى أن الشعور بالانتماء والاستعداد لتقديم الحماية المتبادلة كان لها عظيم الأثر والنفوذ الذي أحدثته الرغبة الأنانية لاستبعاد الكائنات البشرية الضعيفة منذ المرحلة المبكرة للتطور البشري.

نجد آخرون يؤكدون أن الاحسان لم يكن من الفضائل المعروفة في الأزمنة القديمة، ويرى غيرهم ان اقدم تلك الصورة من التضامن الاجتماعي والتي يمكن أن توصف بأنها نوع من أنواع التضامن أو المنافع الاجتماعية **social benefits**، وبما يعرف بمكافأة الخدمة التي ¹²يمنحها المجتمع ممثلاً للمتربعين على عرش السلطة السياسية والتي قد تمثل توزيع الغنائم للجنود، ومنح الأراضي والمعاشات للمحاربين القدامى ورجال السياسة المحنكين وأرامل وأيتام الجنود الذين قتلوا في الحرب، وكذا لرجال البلاط الملكي وعائلاتهم.

¹¹ المرجع ذاته ص16

¹² المرجع ذاته ،ص25.

ويرى الفريق الثاني؛ أن الانسان الأول منذ عرف الحياة عرف معها الحاجة والبؤس والفقير فأخذ يسعى للتخلص منها عن طريق التدابير الحكومية التي تبلورت في النهاية في مفهوم التضامن الاجتماعي بصورته الحديثة. وفي رأي هؤلاء العلماء أن الاحسان كان أول وسيلة اتخذتها الانسان لتحقيق حاجة الفقراء ولتفريج كرب المرضى والبؤساء.

أما الفريق الثالث فهو يرى أن الرعاية الجماعية لأعضاءها، وعلى الأخص المحتاجين منهم هذه الرعاية تعتبر قديمة قدم الانسانية غير أن مفهوم الرعاية الاجتماعية وأهدافها ومناهجها وفلسفتها، ومدى فعالية منهجها في تحقيق أغراضها كل ذلك قد اختلف باختلاف المجتمعات الانسانية.

وثمة من يربط نشأة التأمين بظهور فكرة التعاون فيرى أنه تطور بتطور حياة الانسان إلى أن وصل إلى الصورة التي يظهر عليها في العصر الحديث، ويؤكد على أن التاريخ المسطور على جدران معبد الاقصر بالوجه القبلي بمصر تذكر أن قدماء المصريين كونوا جمعيات لدفن الموتى، منذ آلاف السنين من جذور التضامن الاجتماعي "الأسرة" كوحدة اقتصادية، حيث كانت تقوم على أساس من التعاون المشترك من مجال اشباع حاجاتها، وعلى أساس من التضامن في مواجهة المخاطر الطبيعية والاجتماعية، كالغاية بالضعفاء والعجزة من أفرادها. كما كانت ترى في رعاية أبناءها مسؤوليات تقع على عاتقها¹³.

ليتسنى لنا تفسير السيرورة التاريخية لتطور الحماية الاجتماعية للمسنين يمكن طرحها تسلسلها لمراحل زمنية.

لقد كان الاهتمام بقضايا الشيخوخة يقتصر على الدول المتقدمة فقط مثل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، واليابان خلال العشرينين ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم

¹³ المرجع ذاته، ص26.

أصبحت الشيخوخة قضية عالمية بفعل التحديات التي تطرحها والتغيرات الديمغرافية في العالم وقد تدرّج هذا الاهتمام في ثلاث مراحل رئيسية:

1982 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة "بموجب القرار 51/31" في اطار الجمعية العالمية الاولى للشيخوخة.

1991: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ الامم المتحدة المتعلقة بكبار السن من خلال قرار 91/46.

2002: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلان مدريد السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بموجب قرار 57/167 اثناء انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة.

وقد حدد الاعلان السياسي وخطة مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 توجهها جديدا

في ادراك التحديات المتعلقة بالشيخوخة على المستوى العالمي وفي طريقة الاستجابة لها. فقد اقترح الاعلان خطة عمل مدريد رؤية شاملة من خلال الربط بين الشيخوخة وباقي أطر عمل الأمم المتحدة، لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا، وبالتنمية المستدامة وحقوق الانسان ومكافحة جميع أشكال التمييز.

وتتضمن خطة مدريد ثلاثئة توجهات كبرى، وتحتوي بدورها على 18 قضية، و35 هدفاً، ويتضمن كل هدف تدابير واجراءات. وتحت هذه الخطة الدول على توفير شروط تنفيذها وتنسيق متابعة المنجزات على المستوى الدولي والاقليمي والوطني.

تعتبر الخطة الدولية آلية لمساعدة وتوجيه الحكومات، والمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وهيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، من أجل سن التشريعات واتخاذ اجراءات لصالح كبار السن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية¹⁴.

وبعد مرور أزيد من ثلاثين سنة على اعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، وعشرين عاما من اعتماد خطة عمل مدريد اتضح أن الانجازات غير كافية قياسا بالطموحات المعلنة والآمال المرجوة على العديد من المستويات نذكر من ضمنها؛

أ. على مستوى الظروف المعيشية، والحصول على الخدمات ولاسيما الرعاية الصحية والاجتماعية وعلى مستوى حقوق كبار السن.

ب - على مستوى المعرفة والبيانات المتعلقة بالشيخوخة، واحتياجات كبار السن وآثار تنفيذ خطة عمل مدريد.

ج . على مستوى التنسيق الاقليمي والدولي، وتبادل الممارسات الجيدة¹⁵.

عام 2012، ذكرت المفاوضات السامية لحقوق الانسان في تقريرها السنوي الموضوع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: "بينما تنطبق معظم الصكوك الدولية لحقوق الانسان على جميع الفئات العمرية، بما فيها فئة المسنين فان عدة قضايا من قضايا حقوق الانسان

¹⁴- تقرير تركيبي نحو صياغة اطار استراتيجي لحماية الاشخاص المسنين: المجالات وأولويات التدخل، الأمم المتحدة، 2018، ص13.

¹⁵!. المرجع ذاته، ص14.

التي لها صلة وثيقة بالمسنين، لا تول اهتماما كافيا، إما صياغة صكوك حقوق الانسان القائمة أو في ممارسة الهيئات والآليات المعنية بحقوق الانسان"

وقد أوصت المفاوضات السامية بانشاء ولاية جديدة بموجب اجراءات خاصة وفي 27 سبتمبر 2013، اعتمد مجلس حقوق الانسان القرار 24/20 الذي ينشئ ولاية الخبير المستقل المكلف بتقييم وضع حقوق كبار السن في العالم وتنفيذ خطة عمل مدريد¹⁶.

وأشارت الخبيرة المستقلة السيدة روزا كورنفيلا ماتى في تقريرها عام 2016 الى أن،

"انشاء مجلس حقوق الانسان لولاية الخبير المستقل المعني بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الانسان في عام 2013 يشكل نقلة نوعية من المنظور الاقتصادي والإنمائي السائد للشيخوخة إلى حتمية اتباع نهج قائم على حقوق الانسان على اعتبار المسنين فئة ليسوا فقط مستفيدين بل لهم حقوق محددة يتعين على الدول أن تكفل تمتعهم بها"¹⁷.

كما طالبت بوضوح صياغة اطار عالمي ملزم قانونا اي اتفاقية دولية لحقوق كبار السن.

وإن كانت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تتفق جميعها على الثغرات المطروحة في تنفيذ حقوق كبار السن وخطة عمل مدريد الدولية، تتباين وجهات النظر حول مبادئ وشروط العمل لسد تلك الثغرات. وتطالب أغلب الدول الكبرى من كافة الدول لاسيما التي تسجل أعلى معدلات الشيخوخة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والصين

¹⁶ المرجع ذاته، ص 16

¹⁷ - المرجع ذاته، ص 16.

واليابان أيضا، بتحسين أنظمة المعلومات حول حقوق كبار السن وتبادل الممارسات الجيدة، وتبدي لوضوح تردها وحتى اعتراضها على صياغة " اتفاقية دولية لحقوق كبار السن".

شاركت في مبادرة إحداه آلية دولية بعض دول أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي مثل الأرجنتين والبرازيل والسلفادور والشيلي وكوستاريكا وقد انضم إليها في عام 2012 كل من السنغال وقطر. ومنذ ذلك الحين أطلقت مبادرتان إقليميتان:

. اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، التي اعتمدها ستة دول من أمريكا اللاتينية منذ عام 2015.

- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، الذي اعتمده الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في عام 2016م.

يمثل الميثاقان أعلاه الصك الأوحد المعني خصيصا بحماية حقوق كبار السن وهي من الصكوك المعيارية الإقليمية، تهدف الى تعزيز التماسك بين سياسات الدول الموقعة ونشاطها المعياري بموجب التزامها بشأن حقوق كبار السن وتنفيذ خطة عمل مدريد.

في إطار ما سبق اشارت اللجن الاقتصادية لإفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في تقريرها لعام 2017 الى استمرار العمل غير الرسمي والفقير والفوارق الاجتماعية التي تطل خصوصا كبار السن، مع تدني مستوى التغطية الاجتماعية في مجالات الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد¹⁸.

¹⁸. المرجع ذاته، ص 17

وتجدر الإشارة الى وجود بعض المنظمات السياسية والاقتصادية الاقليمية التي تنشط في مجال حماية حقوق الأشخاص المسنين على غرار منظمة الدول الامريكية وتعتبر تلك المنظمات منظمات مانحة، ففي اطار الاعانة والحماية الاجتماعية الشاملة تعمل مجموعة البنك الدولي على توفير مجموعة من الخدمات منها التي تخص كبار السن كالتحويلات النقدية لمن ليس لديهم معاشات تقاعدية، ومساعدات أخرى في اطار الضمان الاجتماعي وذلك في اطار أهدافها العامة وبرامجها المسطرة 2030م المتضمنة لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. واستشهدا بما جاء على موقع البنك الدولي؛

"ومنذ أبريل/نيسان 2020، بلغت عمليات البنك الدولي في مجال الحماية الاجتماعية 12.5 مليار دولار عادت بالنفع على نحو مليار شخص على مستوى العالم. وتساند هذه الموارد برامج شبكات الأمان، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية، والأشغال العامة، وبرامج التغذية المدرسية"¹⁹.

¹⁹ <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/socialprotection/overview>

المطلب الثاني: نشأة وتطور الحماية الاجتماعية في الجزائر

الاهتمام بقضايا الشيخوخة في دول العالم العربي جاء متأخرا مقارنة بالدول الغربية امريكا ودول أوروبا، وقد لا تجد له اطارا قانونيا وتنظيميا في بعض دول المنطقة، رغم أنها تشهد تحولات ديموغرافية واضحة المعالم ولازالت نسب الشيخوخة مرتفعة لديها، وتحولات في الثقافات وتعتمد سياسة الانفتاح على الآخر.

عرفت الحماية الاجتماعية في الجزائر تطورا خلال ستين عاما من الاستقلال متجسدا من خلال العديد من التنظيمات والقرارات والاجراءات التي تم اتخاذها ويمكن تلخيصها وفقا لثلاث مراحل هي كالآتي؛

1. مرحلة النشأة الممتدة من 1962 إلى 1970م: تعرضت العديد من الصناديق الضمان الاجتماعي المسيرة آنذاك من طرف مؤسسات فرنسية الى التدمير من طرف منظمة الجيش السري OAS، ما أدى بالسلطات الجزائرية المستقلة تجميع المرحلو الثانو هيئات النظام العام والصناديق المهنية وتم دمجها في ثلاث صناديق جهوية وهي؛

- الصندوق الوطني للتأمين على الشيخوخة CAAV

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS

2. المرحلة الثانية الممتدة من 1970 الى 1983م: أخذ الضمان الاجتماعي الجزائري صبغة جديدة في هذه المرحلة الزمنية وتميز بما يلي:

- انطلاق المخطط الوطني للتنمية عام 1970 بهدف زيادة التشغيل وتحسين الظروف المعيشية للأفراد من دخل مالي وملابس والمسكن اللائق، توفير الصحة والتعليم، يقابل هذا ارادة سياسية في توفير الحماية الاجتماعية للعمال وذويهم.

اعتماد برنامج العمل الصحي والاجتماعي عام 1973م.

تميز الاقتصاد الجزائري بحالة من الاستقرار والنمو الاقتصادي الايجابي الذي انعكس ايجابا على الحالة الاجتماعية للأفراد، تم انشاء عدة مرافق صحية واتبعت سياسة الصحة المجانية²⁰.

وما تجدر الاشارة إليه أن هذه الاجراءات بقيت ناقصة ولم تعد تكفي أمام الاختلالات الاقتصادية من جهة، والتطور المحسوس في النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

المرحلة الثالثة والممتدة ما بين 1983 الى 2022م: كان لابد من اعطاء تصورات جديدة تتماشى والتطور الحضاري والتكنولوجي العالمي والوطني على حد سواء، فصدرت تشريعات وأطر جديدة وإجراءات وتعديلات جديدة في سياسة النمو الاجتماعي والاقتصادي لإعطاء النظام فعالية أكثر تلاءما مع المستجدات العالمية والاقليمية والوطنية.

صدرت تشريعات بإنشاء ثلاث صناديق هامة في جويلية 1983م، والتي لا تزال

نشطة ليومنا هذا، وهي؛

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء CNAS

²⁰- نسيمه لعراج مجاهد، مصطفى طويحي، "تحليل الواقع الحماية الاجتماعية في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية

المتقدمة، عدد 1، المجلد2، جامعة الجزائر، 2017، ص 68

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء CASNOS

الصندوق الوطني للتقاعد CNR

عدلت التشريعات التي تخص البطالة عام 1992م، وتم تطبيقها عام 1994م، حيث أنشأ لها صندوق خاص بالتأمين على البطالة CNAC في فترة صعبة ميزها الضغط الاجتماعي والوضع الأمني المحلي والضغوط الخارجية لاسيما من طرف صندوق النقد الدولي FMI ، اقلت العديد من المؤسسات ابوابها شاهرة الافلاس وسرحت أعداد كبيرة من اليد العاملة وأصبح معظمها بين خانة المتقاعدين وخانة البطالين.

ولعديد الشكاوي على عدم شفافية الصناديق الضمان الاجتماعي في عملية قبض الاشتراكات تقرر انشاء وتنظيم صندوق وطني قبض وتحصيل التأمينات الاجتماعية CNRSS لإعادة توزيعها على الصناديق المعنية كطريقة للابتعاد عن التسويف والفساد.

حماية المسن في الجزائر:

من خلال تقرير وزارة التضامن الاجتماعي لعام 2010م الذي كشف عن الارتفاع في تعداد فئة كبار السن الذي بلغ 2750000 مسنا موزعين على 1255000 رجلا و1275000 امرأة، وشهدت الأرقام ارتفاعا مستمرا في ظرف الخمس سنوات اللاحقة، حيث بلغ عدد المسنين في الجزائر ما يقارب 3484000 شخصا مسنا من بينهم 511000 يبلغون 80 حولا فما فوق. كما سجلت نسبة الأشخاص المسنين (من 60 فما فوق) ارتفاعا طفيفا لما انتقلت من 8,5 بالمائة عام 2014 الى 8,7 بالمائة عام 2015م. ولازالت نسب ارتفاع فئة المسنين في الجزائر ترتفع بوثيرة قد تكون أسرع من الفئات العمرية الأخرى، وقد

ترجع الاسباب الى ارتفاع الأمل في الحياة من 57 سنة عام 1977م الى 76 سنة عام 2011م هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلة الخصوبة التي يشكو منها الأزواج ففي حين كان متوسط متوسط الانجاب في سبعينات القرن المنصرم الى 7,5 بالمائة فقد سجل انخفاضا ملموسا 2,8 بالمائة خلال عام 2012م.

حسب آخر احصائيات قدمها الديوان الوطني للإحصاء في مطلع 2020م نحو 11 مليون شخص مسن²¹.

وفي ملتقى وطني خصص للأشخاص المسنين قدم المختص في الاحصاء والاقتصاد السيد نصر الدين حمودة احتوت على توقعات فقال: "من المتوقع أن يمثل الأشخاص المسنين نسبة 5,12 بالمائة من اجمالي السكان الجزائريين في 2040 مشيرا الى " توزيع متفاوت" لهؤلاء السكان على المستوى الوطني بما أن في بعض الولايات يسكنها 18 بالمائة في حين يقدر المعدل الوطني 3، 4 بالمائة²².

شغل الاهتمام بالمسنين بال المسؤولين المختصين في الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، وأضحى يشكل تحديا كبيرا، فراحت تضع الأسس القانونية والتنظيمية اللازمة والمتضمنة لكيفية الاهتمام بهذه الفئة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، فأسفر عن اصدار قوانين منها قانون التقاعد لعام 1983م، الذي منح حق المعاش بعد انقضاء فترة العمل (60 سنة للرجال و55 سنة للنساء العاملات مع وجود استثناءات حددها القانون).

²¹ - حوالي 11 مليون جزائري عمرهم 60 سنة فما فوق في سنة 2019م، وكالة الأنباء الجزائرية، 12 مارس 2020، نقلا عن الموقع الالكتروني: <https://www.aps.dz/ar/societe/85114-11-60-2019>

²² - المرجع ذاته.

أعطى قانون الأسرة هو الآخر الحق الحضانة للجدة تكريماً لها في المرتبة الثالثة بعد الوالدين، وعن معاملة المسنين فقد كفلها القانون 10-12 في عدد من المواد تحرص على حماية هذه الفئة المجتمعية مهما كانت حالتهم البدنية والنفسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: تعريف الحماية الاجتماعية للمسنين

تعد مرحلة الشيخوخة من المراحل العمرية المتمثلة في النمو الإنساني وهي مرحلة تتأثر بالعوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

وفي هذا المبحث سنتناول الإطار المفاهيمي للحماية الاجتماعية الذي سنتطرق من خلاله إلى معرفة من هو الشخص المسن، وما هي الحماية الاجتماعية.

المطلب الاول: تعريف الحماية الاجتماعية

يعرّف "صلاح هاشم" الحماية الاجتماعية في مؤلفه "الحماية الاجتماعية للفقراء" بأنها؛ "مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ، والتعويض عن غياب وانخفاض كبير في الدّخل من العمل وتوفير المساعدات للأسر والأطفال، وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان"²³؛

أي أن الحماية الاجتماعية تشمل على مجموعة من التدابير التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج أي أنها تهدف إلى الحد من خسائره وحمايته مما يهدد من أخطار داخلية وخارجية من كالأزمات الاقتصادية، المالية والحروب وحالة الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية.

²³ صلاح هاشم، مرجع سابق الذكر، ص 17.

وتعرّفها منظمة الأغذية والزراعة FAO بأنها؛ "مجموعة من التّدخلات التي تهدف إلى الحدّ من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والضعف والتّخفيف من حدّة الفقر المدقع والحرمان"²⁴؛ أي أنها تساهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

ويعرف البنك الدولي الحماية الاجتماعية على أنها؛

"عبارة عن نظم تساعد الأفراد والأسر لا سيما الفقراء والضعفاء على مجابهة الأزمات والمخاطر والصدمات، والعثور على فرص العمل وتحسين الإنتاجية والاستثمار في تعليم أطفالهم، وضمان صحتهم وحماية كبار السن وذلك من خلال تقديم مساعدات اجتماعية على شكل تحويلات نقدية أو عينية إلى من يحتاجون إليها لاسيما الأطفال، بالإضافة إلى تمكين الأفراد من هم في سن العمل من مواجهة الأخطار الاجتماعية في حالة الأمومة أو العجز أو إصابات العمل لمن هم عاطلون عن العمل وكذلك تغطية معاشات التقاعد لكبار السن ويجري تقديم المساعدات من خلال التأمينات الاجتماعية وخدمات المساعدات الاجتماعية وبرامج الأشغال العامة، وغيرها من البرامج التي تكفل توفير الدخل الأساسي"²⁵.

من خلال تعريف البنك الدولي يتبين لنا أن الحماية الاجتماعية موجهة خاصة للطبقات الفقيرة والهشة والتي لا تستطيع مواجهة مصائب الحياة لاسيما الأطفال والنساء والشيوخ، ووجب حينها الإعتناء بهم من خلال تقديم مساعدات مختلفة منها التأمينات الاجتماعية، والأهم مما قدمه تعريف البنك الدولي هو توجيه العناية إلى فكرة "التمكين" أي التعليم والتدريب حتى لا تبقى تلك الفئة في خانة المعوزين طول الدهر.

²⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ما هي الحماية الاجتماعية؟، مقال منشور على <http://www.fao.org/overview> 2022/04/28.

²⁵ البنك الدولي للحماية الاجتماعية، عرض عام للحماية الاجتماعية، متوفر على الرابط <https://www.albankaldawali.org>

كما عرفت على أنها؛ "مجموعة من التدابير والنظم الاجتماعية التي ترمي إلى حماية أفراد المجتمع من الأشخاص السلبية لتعرضهم للعوارض الاجتماعية اللاإرادية، وتتخذ إما وسيلة الخدمات الاجتماعية، أو وسيلة الضمان الاجتماعي لتحقيق تلك المصلحة"²⁶.

أي أن الحماية الاجتماعية عبارة عن مصلحة توفرها مؤسسات الدولة لترسيخ عملية التفاعل الإيجابي بينها وبين أفراد المجتمع بالإعتماد على وسيلة الخدمة الاجتماعية والضمان الاجتماعي الذي سنتطرق إليهما لاحقاً.

حصر التعريف أعلاه المساعدات في الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وهو التعريف الرائج، إنما الاشارة بتعريف البنك الدولي الذي حاول الخروج من باب المساعدات إلى التمكين.

كما تعني عبارة الحماية الاجتماعية التدابير العامة والخاصة أو المختلطة بين العام والخاص، والتي تهدف إلى حماية الأفراد ضد أزمات دورة الحياة التي تحد من قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز رفاه الإنسان، وتشمل الحماية الاجتماعية جميع أشكال الضمان الاجتماعي، بل تتعدى مفهوم الضمان الاجتماعي وتشمل أيضاً الاستراتيجيات والبرامج والتي تهدف إلى ضمان الحد الأدنى من المعيشة لجميع السكان لبلد معين مع تعزيز أوضاع الإنسان²⁷.

²⁶ عبد الجليل ريش، مرجع سابق، ص 46.

²⁷ المرفق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، مشروع بروتوكول الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا، ص 43.

التعريف الذي أقره مشروع بروتوكول الاتحاد الافريقي هو الاخر يؤكد على ضرورة توفير الضمان الاجتماعي للفئة الفقيرة، لكنه يضيف وضع السياسات التي تتضمن برامج المتعلقة بتحسين حال تلك الفئة.

وعليه يمكن تقديم **التعريف الإجرائي** للحماية الاجتماعية على أنها؛ مجموعة من البرامج التي تهدف إلى إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تواجهها الفئات الهشة في المجتمع منها المسنين، من خلال توفير لهم الحرية من الحاجة والخوف تزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة.

المطلب الثاني: تعريف المُسن

تنوعت التعريفات المقدمة للمُسن أو الشيخ أو العجوز، وهي المصطلحات المشتركة والتي يتقاسمها المفهوم.

يُعرف المسن لغة: الرَّجُل الكبير في السِّن، قال ابن المنظور: أسنَّ الرَّجُل كبر وكبرت سنّه، يسنُّ أسنانا، فهو مسنٌّ وهم، وكهل، هو أفضى الكبر²⁸.

ويعرف المسن شرعاً من خلال تبيان القرآن الكريم مراحل حياة الفرد وجعل الشيخوخة هي المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان الدنيوية، يقول سبحانه وتعالى: "هو الذي خلقكم من

²⁸ جهال الدين أبو الفضل، محمد بن مكرم، المصري ابن المنظور ، لسان العرب، بيروت: دار صادر، جزء 13، ص

تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا لتبلغ أشدكم ثم لتكونوا شيوخا ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغ أجلا مسمى ولعلكم تعقلون" الآية 67 من سورة غافر²⁹.

وقد ورد لفظ الشيخ في القرآن الكريم ثلاث مرات.

قوله: "وأبونا شيخ كبير"³⁰.

وقوله: "وهذا بعلي شيخا"³¹.

وقوله: "قالوا أيها العزيز إن له أبا شيخا كبيرا فخذ أحدا مكانه إن نراك من المحسنين"³².

كما تعود النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كبر السن و هو أرذل حيث كان يدعو "أعوذ بالله من البخل والكسل و أرذل العمر، وعذاب القبر، وفتنة المحيا والممات".

وعن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه- رضي الله عنهما- عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: [مثل ابن آدم و إلى جنبه تسع و تسعون ميتة، إن أخطأته المنايا، وقع في الهرم حتى يموت]³³.

²⁹،سورة غافر، القرآن الكريم، الآية 67.

³⁰ سورة القصص، القرآن الكريم، الآية 23.

³¹ سورة هود،القرآن الكريم، الآية 72.

³² سورة يوسف، القرآن الكريم، الآية 78.

³³ أبو عبد الله العياشي بن أعراب الرّحمانى، "رعاية المسنين في الشريعة الإسلامية -فوائد وأحكام"،مقال منشور على الأنترنيت، شبكة الألوكة، نقلا عن الموقع: <http://www.alukah.net> اطلع عليه في 23 فيفري 2022.

تعريف المُسن اصطلاحًا: قدمت تعريفات متنوعة للمسن من أبواب التخصصات التي تهتم بدراسة واقعه وتشخيص حاله وفي المقام الأول الجانب الاجتماعي والقانوني، وعلى هذا النحو سنشرح الظاهرة.

أ- تعريف المسن من الناحية الاجتماعية:

إن الشيخوخة من الناحية الاجتماعية، حالة هجر العلاقات الاجتماعية والأدوار التي تطابق مرحلة الرشد، التي يتم فيها قبول العلاقات الاجتماعية والأدوار التي تطابق السنوات المتأخرة من مرحلة الرشد.

ولقد اعتاد مجتمعنا الإنساني في نظرتة الاجتماعية للمسن أن يخلق لديهم عقداً نفسية تفقدهم الثقة في النفس، مما يجعل المسن يشعر بأنه أصبح أداة عاطلة عن العمل، لا يستطيع القيام بأعمال إيجابية مهمّة³⁴.

لكنّ هذا الشعور بعيد تمامًا عن الحقيقة، حيث يرى رواد نظرية الأزمة (Crisistheory) أن قيام الشخص المسن بعمل ما، يعدّ غاية في الأهمية بالنسبة له، حيث يكسبه هذا الدور المهني هويته، ويمكّنه من وضع نفسه في علاقات مع الآخرين، ويساعده على التوافق الاجتماعي والنفسي³⁵، حيث يدلّ التوافق الاجتماعي على مرونة الفرد في تغيير أنماط سلوكه حتى يلائم بين ما يحدث في نفسه من تغييرات مختلفة وبين الظروف البيئية المحيطة به، وكما يحاول المسنّ أن يتكيف في إطار تكوينه الفيسيولوجيفائه يعيش

34 هدى محمد فتاوى، سيكولوجية المسنين، ط1، القاهرة: مركز التنمية البشرية و المعلومات، 1967، ص 79.

35 عبد الجليل ريش، مرجع سابق، ص 08.

ويتكيف أيضا في إطار بيئته ومطالبها، حتى يحقق مطالبه بصورة سليمة تتفق وخصائصه النفسية وما يطرأ عليها من تغيير³⁶.

فمن خلال ما سبق ذكره فإن الحياة الاجتماعية للمسنين تقوم على ثلاثة متغيرات أساسية وهي الآتي؛

- التغيرات البيولوجية: تكاد تجمع الأبحاث في علم الأبحاث والعلوم الطبية أن الشيخوخة من الناحية البيولوجية عبارة عن نمط شائع من الاضمحلال الجسمي في البناء والوظيفة، يتقدم السن لدى كلكائن حتى بعد اكتمال النضج، وهذه التغيرات الاضمحلالية المسيرة لتقدم السن تعتري كل الأجهزة الفسيولوجية والعضوية والحركية، والدورية والعظمية والبولية والتناسلية والغدية والعصبية والفكرية³⁷.

- التغيرات العقلية والمعرفية: يؤكد اختبار "ويكسلر" على أن القدرات العقلية تتأثر بالشيخوخة البيولوجية التي تعتبر هي المسؤول الأول عن هذا الانحدار والهبوط في أداء الفرد على اختبارات الذكاء، كما يذكر كميل بأنه كلما ازداد مستوى تعليم الفرد، ازدادت درجة نسبة ذكائه، وقاوم التقدم في العمر.

كما يصاب المسن بجمود التفكير وصعوبة تغيير الاتجاهات ويصبح السلوك شبه ثابت، كما يصاب أيضا بمرض الزهايمر والذي يفقد فيه الذاكرة المتعلقة بالوقت والزمن والمكان، ويصبح غير قادر على الكلام.

36 هدى محمد فتاوى، مرجع سابق، ص 84.

37 المرجع ذاته، ص 17.

- التغيرات في السلوك الاجتماعي: ويعني وجود تغيرات في السلوك الاجتماعي، كانهخفاض مستوى الطمّوح، وانخفاض مستوى الدافعية، كما يصاب المسن بالعزلة الاجتماعية، حيث يتركهم الأبناء بعد الزواج وتكوين الأسر، فيصبحون بلا سند نفسي واجتماعي، كما يصاب المسنون النقص في مجال التفاعل الاجتماعي بينهم و بين أفراد المجتمع³⁸.

ب- تعريف المسن من الناحية القانونية:

باعتبار المشرّع هو الضامن لحقوق المسنين، والحامي لهم من كل ما قد يتعرّضون له من ظلم وجور، فالتعريف القانوني للمسن يكتسي أهمية كبيرة، لما يترتب عليه من آثار قانونية لصالح الشّخص المسن.

يعرف القانون الدولي المسن من خلال مجموعة من القوانين والتوصيات الدولية التي تناولت مسألة الأشخاص المسنين على المستوى الدولي، لا يجد فيها تعريفا محددا لهذه الفئة، بل إنّ المجتمع الدولي لحدّ كتابة هذه السّطور، لم يتوصل إلى إبرام اتفاقية دولية خاصة بالمسنين، تكفل لهم الحماية وتضمن لهم حقوقهم التي نصّت عليها الإعلانات والتوصيات ذات الشّأن بهذا الموضوع.

ومع ذلك إن عدم وضع اتفاقيات دولية لحماية المسنين على المستوى الدولي لا يعن بالمرّة أنّ المجتمع الدولي لا يعير هذه الفئة أي اهتمام يستحقّونه، بلّ على العكس تماما، حظيت هذه الفئة باهتمام بالغ من قبل المجتمع الدولي، و يتجسّد ذلك من خلال التوصيات، والعديد من الإعلانات والقرارات، التي حتّت على احترام حقوق هذه الفئة،

³⁸نادية شرادي، محاضرات مدخل إلى سيكولوجية الشيخوخة، لطلاب السنة الثالثة دكتوراه، علم النفس العيادي، جامعة البليدة، منشور على موقع: <http://elearning.univ-blida2.dz>

وحمائتها قانونيا من كلّ ما يشكل خطراً، ولعلّ أهمّ التوصيات التي اعتمدها المجتمع الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة توصية العمل بشأن العمّال للمسنين التي أقرّها مؤتمر العمل الدولي في دورة انعقاده السادسة والستين (66) بتاريخ 04 جوان 1980م، و خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة عام 1982م وخطة مدريد للشيخوخة عام 2002³⁹.

وعدم ورود نصفي هذه المواثيق والإعلانات الدولية يعرف المسن على وجه دقيق ليس عيباً في هذه المواثيق، فالقاعدة أنّ واضع النص القانوني أو منالواجب عليه أن يصوغ لكل واقعة أو حدث تعريفاً دقيقاً، فواضع النص إنّما يضع المبدأ بالتعريف.

وبناءً، فإنّ مفهوم الشخص المسن في المواثيق التي اعتمدها الأمم المتحدة يتّجه إلى التعبير عن عملية مستمرة من التغيرات التي تصاحب المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان تعبيراً عن قدرة ثابتة ومحدّدة من حياته.

ويشير الاتحاد العام في القانون الدولي، أنّ المسنون هم فئة من السّكان التي تبلغ 60 سنة فما أكثر، والتي في أغلب الأحيان ببداية التقاعد الرّسمي عن العمل⁴⁰.

- تعريف المسن في القانون الجزائري: نصّ المشرّع الجزائري على حماية الأشخاص المسنين في أكثر من نص تشريعي، وحدّدت هذه النصوص كيفية القيام برعاية هذه الفئة وحماية حقوقها، وصون كرامتها، وهذا انطلاقاً منقانون الأسرة عام 1984 الى الدّستور الجزائري المعدل لعام 1996، إضافة إلى قانون حماية الأشخاص المسنين رقم 10-12 في

³⁹وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، مشروع دليل الأشخاص المسنين في الجزائر، ديسمبر 2012.

⁴⁰ زبيدة الرّماني، حقوق المسنين في الشريعة الإسلامية مقال منشور على شبكة التواصل الاجتماعي، شبكة الألوكة.

مادته الثانية، على أنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص مسن بلغ من العمر خمسًا وستين عامًا فما فوق⁴¹.

وهكذا يكون المشرع قد عرّف الشخص المسن، على أنه الشخص الذي بلغ من العمر خمسًا وستين عامًا، و يستمرّ إلى غاية وفاته، و ما دون ذلك لا يعدّ مسنًا، و لا تسري عليه أحكام القانون رقم 10-12 المتعلّق برعاية المسنين⁴².

وتماشيا مع مقتضيات المادة الثانية من قانون حماية الأشخاص المسنين في الجزائر، يعرّف الشخص المسن على أنه "كل شخص طبيعي، بلغ خمسًا وستين عامًا أو جاوزها، سواء صاحب هذا المسن تغيّرات بيولوجية أو نفسية أو لم يصاحبها⁴³ سواء كانت امرأة أو رجل.

ج- تعريف المسنين من الناحية الصحية: هو ذلك الشخص الذي يعيش من خلال أجهزة التنفس وضغط الدّم، تحت رحمة الممرضين والممرضات، وثباتة لأمراض الشيخوخة، ممّا جعله عاجزًا عن خدمة نفسه، ويستلزم توفير الرّعاية له⁴⁴.

عرفها الأستاذ آغا بأنّ المُسن هو من دخل في طور الكبر، ثم عرف الكبر في حد ذاته وهنا استعمل المقياس البيولوجي⁴⁵، كما عرفها الأستاذ "عزة إسماعيل" أنها حالة يصبح فيها

⁴¹. وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، مرجع سابق.

⁴² ج د ش، قانون رقم 10-12، المؤرّخ في 22 محرّم عام 1432 الموافق لـ 29 ديسمبر 2010 المتعلّق بحماية الأشخاص المسنين، الجريدة الرسمية، عدد 79.

⁴³ مرجع ذاته

⁴⁴ عباس سيدي، المسنون رعاية أم تنمية طاقتهم، مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.faioline/articles.action 3921 اضطلع عليه في 5 ماي 2022.

⁴⁵ كمال آغا، مشكلات التقدم في السن، دراسات اجتماعية نفسية، الكويت: دار القلم، ص 157.

الانحدار في القدرات الوظيفية والعقلية والبدنية ويمكن قياسه وله آثاره على العمليات التوافقية⁴⁶؛ أي أن المُسن حسب التعريف السابق هو من يعاني مشاكل في الوظائف العقلية والبدنية وهذا ما يؤدي إلى عدم توافقه في المجتمع.

استخدمت الأمم المتحدة مصطلح المسن وهو التعبير الذي استخدم في قرارية الجمعية العامة رقم 5/47 و 98/48 ووفقاً لإحصاءاتها تعتبر كبار السن هم الذين بلغوا من العمر 65 سنة أو أكثر، لأنها السن الأكثر شيوعاً للتقاعد وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد عرفتا المُسن تعريفاً إجرائياً تسهيلاً للتعامل مع هذا المصطلح، وذلك بأن حددته لمن تجاوز عمره 60 سنة⁴⁷.

وعلى ما تقدم يمكن صياغة التعريف الإجرائي للمسن على أنه؛ الشخص الذي تحدث له تغيرات فزيولوجية وضعف في قدراته الجسمية والعقلية نتيجة التقدم في العمر، وأصبح في حاجة إلى رعاية نفسية وجسمية وعقلية من طرف الآخرين.

⁴⁶محمود أحمد الطيجان، رعاية المسنين في الإسلام، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 12، 1997، الكويت، ص 201.
⁴⁷نادية لعبيدي، مرجع سابق، ص 201.

المبحث الثالث: أهداف و مبادئ الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين

تعد الحماية الاجتماعية أمرا ضروريا لكل الفئات العمرية لاسيما الأشخاص المسنين الذين هم بحاجة إلى رعاية أكبر من طرف المجتمع، وفي هذا المبحث سوف نبرز أهداف الحماية الاجتماعية للمسنين وأهميتها، باختلاف الفئات المُسنّة.

المطلب الأول: أهداف حماية الأشخاص المُسنين

للمحماية الاجتماعية أهداف متنوعة بغرض حماية الأشخاص المسنين، وسنوردها فيما يلي ذكره؛

1- الأمن الاقتصادي للمسنين:

تحصل في بلدان أوروبا، وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى، الغالبية العظمى من كبار السن بين 86 إلى 95 في المئة على معاش تقاعدي مضمون وعلى مصادر دخل أخرى، وعلى مستوى دخل يماثل عائدات العمال النشطين اقتصاديا. يستفيد الأشخاص المسنون في وضعية صعبة من أنظمة المخصصات الاجتماعية في أوروبا؛ مثل الحد الأدنى للمعاش التقاعدي وإعانة السكن، والمساعدة الطبية والدعم لتحمل تكاليف النقل.

أما في سائر بلدان العالم، فيعيش كبار السن في ظروف أقل رخاء ففي دول القارة الآسيوية تبلغ نسبة الأشخاص في سن التقاعد الذين يستفيدون من معاش تقاعدي 55,2 في المئة وفي افريقيا لا تتجاوز هذه النسبة 29,6 في المئة، وهو المستوى الأدنى في العالم.

يحظى كبار السن في غالبية بلدان المنطقة العربية لاسيما النساء والعاملون سابقا في القطاع غير الرسمي وأفراد الجماعات الريفية بأقل مستوى من الحماية من بين الفئات السكانية وهم الأكثر عرضة للفقر.

2- ممارسة الانشطة المهنية لفترة اطول:

الهدف هو تشجيع بقاء المسنين في العمل لأطول فترة ممكنة ما يقتضي إزالة أوجه التمييز القائمة على السن التي تحول دون بقاء الأجراء المسنين في العمل ووصولهم إلى سوق العمل، وذلك من خلال إصلاح معاشات التقاعد ورفع سن التقاعد (الذي يتراوح حسب البلدان بين 60 سنة و67 سنة وقد يصل إلى 70 سنة مثلما هو حال اليابان). وإتاحة⁴⁸ إمكانية مراكمة معاش التقاعد والعائدات من الأنشطة، ومنح الإعفاء الضريبي للمقاولات التي توظف أجراء مسنين يعانون من بطالة طويلة الأجل وإدارة الموارد البشرية.

3. دعم إنشاء المقاولات أو الأنشطة المدرة للدخل:

في حالات قليلة تشجع الدول أشخاص متقاعدين أو حتى أجراء مسنين على إنشاء مقولة أو أنشطة مدرة للدخل.

4- محاربة الفقر:

تتوفر آليات المساعدة المالية أو العينية لمساعدة السكان المحتاجين أي الحد الأدنى للمعاش التقاعدي وأهم المساعدات منها الطبية والغذائية وإعانة السكن والنقل.

5. الصحة والاستقلالية والرفاه:

في ظل المتغيرات الديمغرافية وتحديات شيخوخة السكان تواجه البلدان تحديا رئيسيا وهو ضمان الشيخوخة بصحة جيدة، لاسيما أن هذا التحوّل السكاني يتوافق مع تحول وبائي فالأمراض المعدية تتضاءل تدريجيا (وإن طلت على العالم أوبئة فيروسية خطيرة ككورونا 19) وتحل مكانها أمراض مزمنة تتزايد مع التقدم في السن وتؤدي إلى فقدان الاستقلالية.

⁴⁸- تقرير تركيبي نحو صياغة اطار استراتيجي ...، مرجع سابق، ص23.

6. إستراتيجية الوقاية والمواكبة:

الهدف هو مضاعفة الجهود لتعزيز الصحة والاستقلالية لأطول فترة ممكنة ودعم حالات الهشاشة على نحو أفضل، وإنقاص خطر فقدان الاستقلالية.

7. التمويل وتنظيم الخدمات وتوفير البيئة الملائمة والداعمة:

يتضمن هذا الهدف توفير البيئة الاجتماعية والصحية السليمة وحق اشراكهم في الحياة الاجتماعية.

أ. السكن والبيئة المعيشية:

الهدف منها هو تشجيع بقائهم في المنزل لأطول فترة ممكنة وفي أفضل الظروف، مع ضرورة توفير خدمات الرعاية والمساعدة المنزلية، لابد أيضا من العمل على تفادي العزلة وحوادث الحياة اليومية ولاسيما السقوط، وخيانة الأمانة، وسوء المعاملة التي كثيرا ما تحصل في منازل الأشخاص المسنين.

ولتحقيق هذا الهدف، لابد من اتخاذ إجراءات حازمة بشأن السكن وتفاعله مع البيئة، وتعزيز تواصله مع البيئة المحيطة، وتسهيل الوصول إليه. (مثلا توفير المسكن في الطوابق الأرضية)⁴⁹.

وقد اتخذت تدابير ابتكارية ملحوظة فيما يتعلق بالحياة اليومية وباحتياجات الأشخاص المسنين مثل تحسين مساحات الحياة والتنقل والأنشطة، والمعدات والأجهزة الذكية والحلول الرقمية (مثل أجهزة الاستشعار، والخدمات عن بعد). ويمكن توفير هذه الحلول المبتكرة في المساكن الجديدة والقديمة، والخاصة والاجتماعية أيضا.

⁴⁹المرجع ذاته، ص27

وقد وضعت عدة دول تواجه شيخوخة سكانية متزايدة مجموعة من المعايير والعلامات التي تشجع بناء المساكن الملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة ولكبار السن فاقدى الاستقلالية، لكي يعتمدوا المقاولون والحرفيون في البناء والمؤسسات الصناعية.

وفيما يتعلق بكبار السن في وضعية عزلة أو الذين هم بحاجة إلى رعاية معتدلة، وليس لهم معيل ولا سند، وإلى جانب المؤسسات الطبية، يمكن توفير المساكن الجماعية الملائمة المزودة بالخدمات مثل؛ الأمن وخدمة بواب، وخدمات الحياة اليومية، والمساعدات المختلفة.

ب - مشاركة كبار السن في حياة المدينة:

لا يخلو التقدم في السن من المخاطر على المشاركة الاجتماعية، وتتجلى المشاركة الاجتماعية في جميع مجالات الحياة (في المساكن، والمرافق الاجتماعية والثقافية، والجمعيات والأحياء، والمدن) وتتخذ عدة أشكال (الروابط الاجتماعية الأسرية والعائلية أولاً، والمخالطة المجتمعية، والمشاركة في المبادرات الجماعية المتعلقة بشتى مواضيع الحياة اليومية، والتعايش، والمجتمع المحلي والبيئة، والتضامن مع الفئات المحرومة الأخرى، والمواطنة...) ويمكن تعبئة الجهات المعنية كالجماعات المحلية ومراكز الخدمات الاجتماعية والثقافية، والجمعيات، وصناديق التقاعد، والمؤسسات، والمدارس التعليمية ... لتأييدا لمشاركة كبار السن في الحياة الاجتماعية.

ويمكن أن يشارك كبار السن من خلال تجمعات غير رسمية أو جمعيات في الهيئات المعنية بالاستشارة والتداول والمتابعة والتقييم للسياسات العامة المحلية والوطنية، لخبرتهم في الحياة من جهة ولعدم تحسيسهم بالتهميش والتغريب في مجتمعاتهم⁵⁰.

⁵⁰المرجع ذاته، ص27

المطلب الثاني: مبادئ الحماية الاجتماعية للمسنين

نظرا لتزايد الافراد خاصة الاشخاص المسنين في العالم، وحتمية تدهور الصحة مع التقدم في السن والصعوبات التي تواجه المسنين وأهمية توفر امكانيات لرعايتهم، تشجع دول العالم على ادماج المبادئ التالية في برامجها:

1. الاستقلالية :

- توفر لدى الاشخاص المسنين مايكفي من الغذاء والماء والماوى والملبس والرعاية الصحية والحصول على فرصة للعمل او فرصة اخرى مدرة للدخل
- امكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة
- تمكين كبار السن من العيش في بيئات مامونة وقابلة للتكيف بما يلائم ما يفضلونه شخصيا وقدراتهم المتغيرة

2. المشاركة :

- اندماج كبار السن في المجتمع والمشاركة في السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاهيتهم ومشاركة الاجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم
- اتاحة الفرصة للاشخاص المسنين تشكيل الحركات او الرابطات الخاصة بهم.

3. الرعاية :

- استفادة الاشخاص المسنين من رعاية وحماية الاسرة والمجتمع المحلي، وفقا لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع.
- حصول الاشخاص المسنين على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ واستعادة المستوى الامثل من السلامة الجسمانية والذهنية والعاطفية، ووقايتهم من الامراض.
- حصول الاشخاص المسنين على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم ورعايتهم.

– الانتفاع من الرعاية المؤسسية التي تؤمن لهم الحماية والحفز الاجتماعي والذهني في بيئة انسانية .

– التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية عند اقامتهم في أي ماوى أو مرفق للرعاية أو العلاج.

4. تحقيق الذات :

– حصول الاشخاص المسنين على فرص التنمية الكاملة لامكاناتهم.

– استفادة الشخاص المسنين من المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويجية.

5. الكرامة :

– تمكين الاشخاص المسنين من العيش في كنف الكرامة والامن، ودون خضوع لأي استغلال او سوء معاملة، جسدية او ذهنية.

معاملة الاشخاص المسنين معاملة منصفة، بغض النظر عن عمرهم أو جنسهم أو عرقهم أو كونهم معوقين او غير ذلك، وان يكونو موضع التقدير⁵¹.

⁵¹ <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-26/10/2022-principles-older-persons> اطلع عليه 26/10/2022

خلاصة الفصل الأول:

اطلعنا في المبحث الأول على نشأة وتطور الحماية الاجتماعية في العالم عامة والجزائر خاصة، حيث ذكرنا أصل ظهور فكرة الحماية الاجتماعية وصيرورتها مع مرور القرون ورغم اختلاف الباحثين فقد أجمع أن الحماية الاجتماعية كانت مترسخة في زمن البشرية منذ الأزل.

أما في المبحث الثاني فقد عرفنا الحماية الاجتماعية للمسئول وتطرقنا إلى تعريف المسئول ويمكننا القول أن جميع التعاريف الدولية والقانونية اجتمعت في مفهومها على أن الحماية الاجتماعية للمسئول مجموعة من الخدمات تسخرها الدولة للمسئول لحمايته ورعايته.

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى أهداف ومبادئ الحماية الاجتماعية من حيث جوانب عديدة كالجانب الاقتصادي والمهني والصحي والمعيشي حيث وقد لاحظنا أن العنصرين يتداخلان كأساس الأهداف، المبادئ التي تقوم عليها الحماية الاجتماعية.

الفصل الثاني:
واقع الحماية
الاجتماعية للمسنين
في الجزائر

تمهيد:

إن الشخص المُسن ومع تقدمه في العمر تطرأ عليه مجموعة من التغيرات والمشكلات النفسية والجسمية التي تحد من مكانته الاجتماعية من جهة وتضييق أدواره داخل أسرته من جهة أخرى، ما يجعله بحاجة إلى الرعاية والإهتمام من جل أطراف المجتمع.

وفي فصلنا هذا سنتطرق إلى البحث في الواقع المعاش لفئة كبار السن في الجزائر من خلال الوقوف على أهم النقاط التي اعتمدها الجزائر في هذا المجال، لعل أبرزها أهم التشريعات التي اعتمدها الجزائر في مجال رعاية مسنيها اجتماعيا، وقبل ذلك بحثنا عن تعداد الفئة قيد الدراسة في المجتمع الجزائري ونسب التصاعد نسبها خلال فترات حدود الدراسة.

المبحث الأول: المسنونون في الجزائر (أرقام وإحصاءات)

بإلقاء نظرة عامة على التركيبة السكانية لمجتمعات العالم المختلفة في الشرق والغرب، نجد طفرة في التزايد المُطرد في عدد كبار السن في العالم أجمع، وما يؤكد ذلك إحصاءات السكان في مختلف دول المعمورة، ترجع التفسيرات عامة إلى ارتفاع مستويات المعيشة والتقدم الطبي الذي أثمر توفير الخدمات الصحية. فمن 200 مليون مُسن في العالم عام 1950 إلى 550 مليون مسن في 1997 و70% منهم يعيشون في البلدان النامية⁵². توقعات تشير إلى أن الدول النامية سيعيش فيها 80 بالمائة من المسنين عام 2050، وفي المقابل تنخفض نسب الأطفال من 33% إلى 20% وهذا ما يؤكد النمط السريع للشيوخة.

وعرفت المجتمعات العربية في نهايات القرن الماضي انخفاضا ملحوظا في نسب الوفيات بلغ ما يقارب 50 بالمئة على مدى ربع قرن فازداد توقع الحياة عند الولادة من 55 سنة عن 1975 إلى 67 سنة عام 2000، بلغت أعداد كبار السن في البلاد العربية 5 مليون مسن عام 1975 وتضاعفت بدايات الألفية الجديدة. وقد أوضح المنتدى العربي العالمي للثقافة والسلام تدهور حال المسنين في المجتمعات العربية حيث يعيش 400 ألف من المسنين بدون مأوى و 100 مسن عربي يعيشون في الشارع⁵³.

⁵² انظر موقع منظمة الأمم المتحدة، 1997، ص 7، نقلا عن: <https://news.un.org/ar/story/2007/10/74002>

⁵³ صليحة غنام، صليحة غنام، واقع رعاية المسنين في دار العجزة بالجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المسنين بدار العجزة بباتنة"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، عدد 02، المجلد 18، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، جوان 2019، ص 620.

كانت أول التقاتة في الجزائر لهذه الشريحة سنة 1982، حيث تم تشكيل مكتب وزاري يهتم بمشاكل المسنين قصد إقامة سياسة و برنامج واضحين لهذه الفئة من المواطنين. وتعتبر متأخرة نسبيا بعد عشرون عاما من الاستقلال.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى التطور الإحصائي للمسنين في الجزائر بعد الاستقلال والتوقعات الديمغرافية للسنوات القادمة للمسنين في الجزائر.

الجدول رقم 01 : هيكل السكان في الجزائر من حيث السن من 1966 إلى 2010⁵⁴

60 سنة وأكثر	15 سنة	الفئة السنة
4,5%	47,20%	1966
6,03%	47,25%	1977
5,8%	43,90%	1987
6,58%	36,27%	1998
7,6%	28%	2008
7,4%	28,2%	2009
7,7%	27,8%	2010

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ إنخفاض نسبة السكان الأقل من 15 سنة، حيث انتقل هذا الإنخفاض من 47,20% إلى 27,8% سنة 2010، وهذا راجع ربما إلى انخفاض نسبة

⁵⁴ ONS Donnée statistique ,Alger ,N° 353-375-398-554

الخصوبة أي نقص الولادات والذي يكون سببه ربما تأخر سن الزواج لمن هي في سن الخصوبة، كذلك إهتمام المرأة بالتعليم والعمل خارج البيت أكثر من الحياة الأسرية.

أما بخصوص فئة 60 سنة فأكثر فنلاحظ انتقالها من 4,5% سنة 1966 إلى 7,7% سنة 2010 أي أنها في ارتفاع مستمر، و هذا راجع ربما إلى ارتفاع متوسط أمل الحياة، أي ضمان الحياة الأطول والأكثر سلامة عند الولادة، وقد يرجع هذا إلى التحسن في المستوى المعيشي والصحي للجزائريين خصوصا بعد الإستقلال.

جدول رقم 06 : يمثل فئة المسنين لفئة 60 سنة فما فوق لسنة 2010⁵⁵

السّن	إناث	ذكور	المجموع
64 – 60	419080	407595	826675
69 – 65	327808	305614	633422
74 – 70	285518	259460	544978
79 – 75	218352	194828	413180
80 +	199245	177777	377023
المجموع	1450004	1345274	2795278

جدول رقم 07 : يمثل فئة المسنين لفئة ستين سنة فما فوق لسنة 2015⁵⁶

السّن	إناث	ذكور	المجموع
64 – 60	566731	571984	1138715
69 – 65	398586	381440	780026
74 – 70	301651	273905	575556

⁵⁵ Office national des statistiques, **op.cit**, pp 101-111.

⁵⁶ **Ibid**, pp 121-231.

465185	216802	248383	79 – 75
504067	38188	44440	80 +
3042110	1482318	1559791	المجموع

من خلال الجدولين رقم 06 و رقم 07 نلاحظ أنّ فئة المسنّين الإناث أكثر من عدد المسنّين الرّجال، وقد يرجع ذلك دوماً لمتاعب المهنة التي كان يمارسها الرجال الى جانب الامراض المزمنة من جرائها ومن جراء التدخين الذي نخس به الرجال اكثر من النساء في الجزائر.

يتضح جلياً أنّ التعداد السكاني للفئات المسنة تضاعف خلال خمس سنوات كما سبين ذلك الجدولان 6 و7، وفي كل مرحلة سنوية من الشيخوخة وما يجلب الانتباه هي فئة الأزيد من ثمانين عاماً وهي دلالة على الاستقرار والرفاه لاسيما وان فئة المتقاعدين قد اتسعت دائرتها والمقصود هو الاستقلالية المالية لهذه الفئة سواء للذكور أم الإناث هته الاخيرة التي حتى ان لم تشتغل فإن القانون الجزائري يقر بإمكانية استفادتها من تقاعد الزوج المتوفى أو الأب.

الجدول رقم 08 : يمثّل فئة المسنّين لفئة ستين سنة فما فوق لسنة 2020⁵⁷

المجموع	ذكور	إناث	السّن
1371661	681662	689999	64 – 60
1079532	538170	541362	69 – 65
714496	344929	369567	74 – 70
497072	231597	265475	79 – 75

⁵⁷ Ibid, pp 121-131.

622424	278632	343792	80 +
4285185	2074990	2210195	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ فئة الإناث أكثر من فئة الذكور في كلّ المراحل من سنة إلى أكثر من 80 سنة، و نلاحظ أيضًا أنّ فئة 60 سنة إلى 64 سنة هي أكثر نسبة. وأنّ تعداد المسنين غدى يتزايد بصفة واضحة اين يتجلى طول أمل الحياة في الجزائر يصل الى 85 عاما على الأغلب وهو المتوسط العام الذي يعرفه العالم المتطور أيضا(مع اختلاف الظروف ومقتضيات الحياة).

الجدول رقم 09 : يمثّل فئة المسنّين لفئة ستين سنة فما فوق لتوقعات سنة 2025

المجموع	ذكور	إناث	السّن
1694629	845804	848825	64 – 60
1313269	643832	669437	69 – 65
993817	489285	504532	74 – 70
622716	294406	328310	79 – 75
723823	318880	404943	80 +
5348254	2592207	2756047	المجموع

الجدول رقم 10 : يمثّل فئة المسنّين لفئة ستين سنة فما فوق لتوقعات سنة 2030⁵⁸

المجموع	ذكور	إناث	السّن
2101125	105231	1055894	64 – 60
1617063	801375	815688	69 – 65

⁵⁸ Ibid, p 141.

1206591	587788	6188803	74 – 70
871171	419956	451215	79 – 75
885833	389700	496133	80 +
6681783	2304050	4377733	المجموع

فإذا قمنا بمقارنة جميع الجداول نلاحظ أنّ عدد المسنين دائماً في تضاعف.

عدد المسنين	السنة
2795278	2010
3042110	2015
4285185	2020
5348254	2025
6681783	2030

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن التوقعات في عدد المسنين خلال سنة 2025 يقدر بـ 5348254 وسيصل إلى 6681783 يعني أنه في ارتفاع مستمر.

المبحث الثاني: صور الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر وأهدافها

إنّ الشخص المُسن ومع تقدّمه في العمر، يواجه في نهاية طريقه عدّة مشاكل تشمل جميع النّواحي الصّحيّة، الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والمعرفيّة ... ما يجعله بحاجة إلى الرّعاية والاهتمام ومحاولة تجديد مهامه وإشراكه سواءً داخل أسرته أو في المجتمع الذي يعيش فيه وذلك في سبيل الحفاظ على مكانته وتعزيزها.

يُسلط الضوء في هذا المبحث على صور الحماية الاجتماعيّة للمسنّين في الجزائر والمتمثّلة في الخدمات التي تقدّمها الدّولة الجزائريّة في سبيل توفير الرّعاية الصحيّة والاقتصاديّة والتّعليميّة لهذه الفئة.

كما تطرقنا في هذا المبحث إلى تبيان أهم الأهداف المسطرة لتقديم الرّعاية للأشخاص المسنّين.

المطلب الأول: أنواع الخدمات الاجتماعيّة المقدّمة للمسنّين

تُعرف الخدمة الاجتماعيّة على أنّها فنّ وعلم ومهنة لمساعدة النّاس على حلّ مشاكلهم الفرديّة والأسريّة والجماعيّة والمجتمعيّة، وتحقيق علاقات مرضيّة بينهم على أساس التخفيف من المشكلات المرتبطة بالعلاقات الإنسانيّة، وتحسين التّفاعل الإنساني من خلال تركيز الأخصائيين الاجتماعيّين على مساعدة النّاس لتحسين أدائهم الاجتماعيّ على أساس تحسين قدرتهم على التّفاعل و الارتباط بالآخرين⁵⁹.

⁵⁹ علي ماهر، الممارسة العامّة للخدمة الاجتماعيّة في مجال رعاية الشباب، مصر: كلية الخدمة الاجتماعيّة، 2000،

أما الخدمة الاجتماعية للمسنين فهي الجزائر تقوم على تقديم الرعاية لهذه الفئة وذلك في شتى المجالات وتأتي تحت اطار أنواع الخدمات التي سنوردها أدناه؛

1- الرعاية الصحيّة للمسنين في الجزائر:

تُعرف الرّعاية الصّحيّة على أنها عبارة عن مجموعة معيّنة من الخدمات الرّئيسيّة التي تقدّمها مراكز الصّحة، وذلك بهدف توفير كافة العلاجات الدوائية لجميع الأمراض والمشاكل الصّحيّة المختلفة، كما تعمل على إتاحة مجموعة الإرشادات والتّعليمات الضروريّة للوقاية من الأمراض بالإضافة إلى تطوير سلوكيات الأفراد الصّحيّة⁶⁰.

يواجه المسنون مشاكل صّحيّة متنوعة في الجزائر، تتوقف الحالة الصّحيّة لكبار السنّ على العديد من العوامل مثل المستوى المعيشي والمستوى التّعليمي، وارتفاع مستوى الصّحة العامة، كما أنّ للحالة الصّحيّة تأثيراً كبيراً على المسن في العديد من الجوانب مثل القدرة على العمل والاشتراك في الأنشطة الترفيهيّة و علاقته الاجتماعيّة والدّخل و الرّواج⁶¹.

يوجد ارتباط وثيق بين الصّحة الجسميّة والصّحة العقليّة، أي أنّ هناك علاقة بين المرض الجسمي والمرض العقلي، إذ لا يمكن الفصل بينهما فكلّ منهما يؤثر على الآخر⁶² فأمرض المسنّين تختلف من مرحلة عمريّة لأخرى وذلك لقلّة المناعة الجسميّة التي قد تكون موجودة في جسم الإنسان في مرحلة الشّباب و وسط العمر، ولكن إذا كانت المناعة لديه

⁶⁰ راندا عبد الحميد، مفهوم الرّعاية الصّحيّة، مقال منشور على موقع مقال صّحة <<http://maqal.com>>

⁶¹ نسيم مسعودي عبد الحميد خلال، حماية المسنّين في الفقه الإسلامي والتّشريع الجزائري، مذكرة ماستر في القانون، تخصّص قانون الأسرة، السّنة الجامعيّة 2018/2019، ص18.

⁶² إبراهيم سيّد سلامة، رعاية المسنين، الطبعة 2، الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع، 1997، ص

قويّة يستطيع مقاومتها، والتدهور الصحي العام حتّى مراحل متقدّمة عكس الحال تمامًا بالنسبة للمسنين في المجتمع الحضري، يرجع ذلك لظروف بيئية و مناخية واجتماعية واقتصادية.

وفيما يخصّ الأمراض الخاصة بكبار السنّ، هي في الواقع تعبير وظيفي يعبر عن ضعف احتياطي الدّم الأعضاء الهامة مثل: المخ، القلب، والكلّى، كما أنّ هناك اتّفاق عام على العلاقة الموجودة بين التّقدم في العمر واضمحلال البصر بصفة عامة، وانخفاض قدرة العين على الاستجابة للتّغيرات التي تحدث في الضّوء، كما تضعف حاسة السّمع لدى المسنّين ممّا قد يسبّب لهم العديد من المشكلات⁶³.

تعتبر الصّحة حق أساسي من حقوق الإنسان، وهي أمرٌ ضروري لكلّ فرد حتى يستطيع توفير الحياة الكريمة له ولعائلته. والمرحلة العمرية للمسن تقترن بإصابته ببعض الأمراض التي تتطلّب زيارة الأطباء و شراء الأدوية.

محاولة لتبيان واقع الرعاية الصحية في الجزائر سنقدم مجموعة من المؤشرات الدالة؛

أ- مجانية العلاج في المؤسسات العمومية:

كانت الخطوة الأولى التي طبّقتها الجزائر في مجال الرّعاية الصحيّة هي مجانية العلاج وذلك لإعطاء فعالية أكثر للقطاع الصحي وتوحيد نظامه لترقية الرّعاية الصحيّة في البلد وبذلك أصبح العلاج من اختصاص الدّولة.

⁶³ جعفر حسان، الشيخوخة بين الأمل و الشباب الدائم، بيروت: دار البحار، 2003، ص 22.

والدلالة التشريعية جاءت في المادة 14 من قانون 10-12 فإنّ الأشخاص المسنين في الجزائر يحقّ لهم الاستفادة من مجانية العلاج في المؤسسات الصحيّة العموميّة⁶⁴.

فحسب المادة أعلاه فإنّ الحق في العلاج المجاني يشمل جميع المسنين دون استثناء سواءً كانوا معوزين أو مكتفين ذاتيا، تستقبلهم المؤسسات الصحية العامة منها الجوارية وكبرى المستشفيات مجانا.

ولتطبيق هذه الآلية اعتمدت الجزائر على عدّة طرق لتوفير الرّعاية الصحيّة للمسنين منها:

أ 1. بطاقة الشفاء:

استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-116 الذي تولت وزارة التضامن إصدارها، لكن فقط للمؤمنين اجتماعيا، حيث يقوم المسن المصاب بمرض مزمن باقتناء الدّواء، فتتولّى مديرية الضمان الاجتماعي تحمّل نسبة 100% من نفقات الدّواء، أمّا بالنسبة للأمراض غير مزمنة تتكفّل مديرية الضّمان الاجتماعي تحمّل 80% من نفقات الدّواء⁶⁵.

أ 2. بطاقة المعوز:

تخصّ المسنّين غير المؤمنين اجتماعيا، حيث يستفيدون من بطاقة المعوز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-12 الذي نصّ في مادته الثانية على استفادة الأشخاص غير المؤمنين لهم

⁶⁴. قانون 10-12، مرجع سابق.

⁶⁵ ج.د.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 2010/04/18 المحدّد لشروط الاستفادة واستعمال وتجديد البطاقة الإلكترونية للمسنين والمفاتيح الإلكترونية للمؤسسات الاستشفائية ومحترفي الصّحة، الجريدة الرسمية، عدد 26 المؤرخة في 2010/04/21.

اجتماعيا الذين لهم دخل يساوي أو يقل عن 50% من المبلغ الشهري الأدنى من معاش التقاعد التي تسمح لصاحبه و ذويه بالعلاج مجانًا على مستوى المؤسسات الاستشفائية⁶⁶.

أ.3. التّكفل الطبي المنزلي:

من بين الآليات الجديدة التي اتخذتها الدولة في مجال الرعاية الصحيّة للمسنين هو استحداث جهاز طبي منزلي لكلّ مسن حسب المادة 13 من قانون 10-12، حيث يشرف على صحته عن طريق اتفاقيات بين وزارة التضامن الوطني ومديرية النّشاط الاجتماعي يتكوّن هذا الجهاز من مجموعة من الأطباء المختصّين والأطباء النفسانيين والأخصائيين الاجتماعيين، الذين يقومون بالانتقال من منزل المسن وتقديم جميع الخدمات اللاّزمة، تقوم وزارة التّضامن بتنظيم هذا الجهاز الطّبي و وقت الزيارة⁶⁷. وهو غير معمول به إلى يومنا هذا.

ب- طبّ المسنّين:

يُعرف طبّ المسنّين على أنّه فرع من فروع العلوم الطّبيّة يهتمّ بصحّة كبار السنّ وعلاج الأمراض الشائعة بين المسنّين وعلاج الأثار والإعاقات المترتبة عليها، حيث كان علم الشيخوخة يتبع الأمراض الباطنيّة في بداية الأمر، ثمّ أصبح بذلك علمًا قائمًا بذاته مثل

⁶⁶ ج.د.د.ش، المرسوم التّنفذي رقم 01-12 المؤرّخ في 11/01/2001 الذي يحدّد كميّات الحصول على العلاج لفائدة

المحرومين غير المؤمنين لهم اجتماعيا، الجريدة الرسمية، عدد 06، الصّادرة بتاريخ 21/01/2001.

⁶⁷ قانون رقم 10-12، مرجع سابق.

طبّ الأطفال، ويعرف بأنه يكرّس اهتمامه على رعاية المسنّين والأمراض المميّزة لكبار السنّ والمشكلات التي تعترى الإنسان عند التقدّم في العمر⁶⁸.

يدرس طب المسنين كتخصّص في الطّب في الجامعات الأوروبيّة والأمريكيّة والسعوديّة أيضاً، بينما تأخر إدراج هذا التّخصّص في الجزائر إلى حين صدور قانون 10-12، حيث تمّ التعاون بين وزارة الصّحة و وزارة التّعليم العالي لإدراج تخصّص طبّ المسنّين كتخصّص قائم بذاته في الجامعات الجزائرية بعد أن كان يدرس ضمن المناهج العامة في كليات الطّب⁶⁹، حيث يسمح هذا التّخصّص بتكوين أطباء وتحسين المصالح الصّحيّة والمستشفيات في هذا المجال وهذا عن طريق فتح فروع ومصالح متخصصة عبر المستشفيات الوطنية للتكفّل بهذه الفئة الهشّة، تحتاج الخطوة إلى تكوين أطباء في هذا المجال والاستعانة بالخبرة الأجنبية إن استدعى الأمر اقتداءً بدول نجحت في احتواء هذه الفئة⁷⁰، ولم تشهد مستشفيات الجزائر تطبيق هذا القانون لغاية كتابة هذه المذكرة.

2- الرعاية الاقتصادية للمسنين في الجزائر:

وعن الوضع الاقتصادي للمسن فهو كلّ ما يحيط بكبير السنّ سواءً أسرياً أو اجتماعياً ويتعلق بالحالة المادية كالعامل والتقاعد والنّظام المعيشي ونظام العلاج والمتابعة الصّحيّة وحتى الإنفاق⁷¹.

⁶⁸ إيمان عابد، الشيخوخة و الصّحة، مرجع سابق، ص 20.
⁶⁹ فاتحة مجبر، الحماية القانونية للمسنّين في إطار برنامج الحماية الاجتماعية للأسرة، مرجع سابق، ص 116.
⁷⁰ فاطمة الزهراء بن زين، التّكفّل الصّحي بالأشخاص المسنين، مرجع سابق، ص 55.
⁷¹ سمير عزوني، الوضعية الاقتصادية لكبار السنّ وعلاقتهم بالعنف الموجّه لهم، مجلة البشائر الاقتصادية، عدد 1، المجلد 6، جامعة طاهر محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص 407.

يعاني المسنون من مختلف المشكلات الاقتصادية، ولا شك أنّ الكثير من المسنين رجالاً أو نساءً (العاملات) عندما يحين وقت تقاعدهم يصاحب ذلك زيادة الفراغ ونقص الدّخل ممّا يزيد القلق والخوف على مستقبله، خاصة لمن ليس لديهم مداخيل جيّدة و لديهم التزامات عائلية ممّا يؤدّي إلى القلق ودخول بعضهم في حالات الاكتئاب والانهيار العصبي. كما أنّ كثير من تتغيّر أوضاعهم بعد تقاعدهم لاسيما ممّن كان له موقع ومكانة جيّدة في المجتمع، حيث يشعر بتخلّي الآخرين عنه خاصة إذا لم يتهيأ لهذا التّغير والبعض الآخر من المسنين ليس لديه دخل أصلاً ممّا يجعله عالة على الآخرين⁷².

معاناة المُسن اقتصادياً موجودة في كل الأحوال - باختلاف درجات المعاناة - لذوي منح التقاعد الزهيدة والمؤثرة على مستوى المعيشة أو للذين يتقاضون منح المسن المُعوز مع ظهور أعباء مادية جديدة كأعباء رحلات العلاج والدّواء.

ويعدّ الحرمان من المخصّصات المالية وعلى رأسها الأجر الثابت الشّهري وهو الأصل الذي يعتمد عليه المسن في مواجهة احتياجاته والذي على أساسه يتحدّد مستوى معيشته هو وأفراد أسرته وتختفي كلّ المكافئات والمنح التي كان يحصل عليها، و كلّ ذلك من شأنه أن يفاقم من المشاكل التي يعيشها المسن، ويجعله يشعر بالحرمان الأمر الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تحديد شكل المساعدات الماليّة التي تقدّمها الدّولة في مجال رعاية الأشخاص المسنين⁷³.

⁷² هشام السّبع، مكانة المسنين في الأسرة الجزائرية في ظلّ التّغيرات الاجتماعية الواقعة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2016/2017، ص 162.

⁷³ عبد الجليل ريش، مرجع سابق، ص 18.

لا يزال المسن في الجزائر مسؤولاً عن أسرة قد يكون خلافاً مسنين في دول أخرى
سنجده مطالب بمواصلة إعالة أفراد أسرته من زوجة وأبناء قد يصل بعضهم لسن الأربعين
دون أن يصبحوا مستقلين مالياً بسبب البطالة من جهة، وعدم زواج بناته أو إحداها من جهة
أخرى ما يزيد من تعميق حالة القلق والتفكير الدائم في مصير الأسرة في ظل منحة التقاعد،
وهذه الأمور قد تكون من أسباب الأمراض التي تتخرج جسده وتكسر نفسيته.

يقوم في الجزائر هذا النمط من الرعاية على نظامين وهما نظام الضمان الاجتماعي ونظام
التقاعد منفصل فيهما في الآتي؛

أ. نظام الضمان الاجتماعي:

يعتبر نظام الضمان الاجتماعي تغيير شامل في كلّ أنواع الحماية الاجتماعية التي
تقدّم للمواطنين سواءً عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها من
صندوق الخدمات والرعاية، التي تكفل رفاة المواطنين وأمنهم وعلى الأخص بالنسبة
للأطفال وكبار السن والمعوقين، وغير ذلك من الجهود التي تبذلها الدولة في الحقل
الاجتماعي⁷⁴.

⁷⁴ نعيمة زيرمي، الحماية الاجتماعية بين المفهوم و المخاطر والتطوّر في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة
التأمينية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، كلية العلوم الاقتصادية، ديسمبر 2012، ص 03.

أي أنها عبارة عن حماية قانونية وإنسانية لمواجهة الأخطار عن طريق تقديم الأمن والرعاية وصيانة حقوق أفراد المجتمع في إطار السياسة الرعوية التي تقدمها الدولة لمواطنيها.

تحت تصرف المسن الذي سبق له العمل أو مسجل من طرف أصوله (كالزوجة من طرف زوج، ابن، أخ...) من صندوقين مختلفين وذلك حسب انتماءهما وفي الآتي البيان؛

1. استعادة المسن من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS:

وتعريفًا لهذا النظام فهو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يخضع لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويتشكل من مديرية عامة ووكالة ولاية واحدة على مستوى كل ولاية باستثناء ولاية الجزائر العاصمة التي لها وكالتان ومئات مراكز الدفع والعيادات والصيدليات التابعة له⁷⁵.

من مظاهر الخدمات التي يقدمها هذا الصندوق، ويستفيد منها الشخص المسن بصفته متقاعدًا أو أحد أصول أم فروع الشخص القريب المسجل تحت اسمه أي نسبه، خدمة تغطية نفقات العلاج من لاسيما في تعويض الدواء بصفة ثمانين بالمائة أو مائة بالمائة لاسيما للأمراض المزمنة، مع تغطية جزء من نفقات العمليات الجراحية.

ويستفيد من خدمات الوطني للتأمينات الأشخاص المسنون المستفيدون من المنحة الجزافية للتضامن (د A) وذلك لقيام مديرية النشاط الاجتماعي على مستوى الولاية (DAS)

⁷⁵ ج.د.ش، قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

بدفع أقساط أو اشتراكات التأمين نيابة عنهم في إطار الأموال التي تقدّم إليها من قبل وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)⁷⁶.

أي أنّ الشخص المسن يستفيد من التعويض عن العجز الذي يصيبه أو قد أصابه أثناء أداء العمل في إطار تطبيق الخدمات الخاصة بهذا الصندوق.

أ. 2. استعادة المسن من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS):

هو هيئة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، أنشئ بنص المرسوم 223-85 في 20 أوت 1985 والذي تمّ استبداله بالمرسوم رقم 92-07⁷⁷ المؤرخ في 04 جانفي 1992م، علما أنّ هذا الصندوق جاء خلفاً لما كان يسمّى بالصندوق الوطني للضمان على الشيوخة (CAVNOS)، وذلك للتغطية الاجتماعية لغير الأجراء و حصل هذا الصندوق على استقلالته عام 1995 و وتكوّن هيكله التنظيمي من وكالة مركزية و 13 وكالة جهوية و 35 شبكة ولائية⁷⁸.

ويستفيد الشخص المسن من خدمات هذا الصندوق من خلال تلقي منحة تقاعد، كذلك الاستفادة من الإعانات لتغطية تكاليف الأدوية والعمليات الجراحية والصيدلانية والمكوث

⁷⁶ عبد الجليل ريش، مرجع سابق، ص 61.

⁷⁷ نسيم مسعودي عبد الحميد خلال، حماية المسنين في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون الأسرة، السنة الجامعية 2018/2019، ص 18.

⁷⁸ عبد الجليل ريش، مرجع سابق، ص 62.

للعلاج في المستشفيات والتّحاليل الطبيّة، الفحص بالأشعة، تركيب الأسنان الاصطناعيّة والتأهيل الحركي والوظيفي⁷⁹.

ب - استفادة المسنين من الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)

يعتبر التقاعد هو المركز القانوني للشخص الطبيعي المتوقف عن مزاوله نشاطه المهني، والمتمتعّ بمعاش وذلك في حالة توافر مجموعة من الشروط القانونية، ويعتبر التقاعد أحد الأسباب العادية لنهاية الحياة الوظيفيّة و نوعاً من التّأمين والحماية الاجتماعية للعامل وعائلته بعد انتهاء مدّة عمله بضمان مورد مالي يتيح له ولهم حياة كريمة ويسمح له بمواجهة مرحلة الشيخوخة⁸⁰. أي إنهاء خدمة الموظّف على أن يخصّص له معاش تقاعدي، حيث يتراوح السن القانوني في أغلب الدّول ما بين 60 سنة و65 سنة بالنسبة للرجال مع وجود بعض الاستثناءات، والنساء في سن 55 عاما مع وجود استثناءات أيضا.

ويُعرف الصندوق الوطني للتقاعد على أنه الهيئة العمومية ذات الطابع الإداري وتتمتعّ بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. أنشئ بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 85-223 المؤرّخ في 20 أوت 1985 المتضمّن التنظيم الإداري للضّمان الاجتماعي باسم الصّندوق الوطني للمعاشات، ثمّ غير الاسم بموجب المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرّخ في 04 يناير 1992 المتضمّن الوضع القانوني لصناديق الضّمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضّمان الاجتماعي، ليصبح الصّندوق الوطني للتقاعد

⁷⁹ ج.ج.د.ش، المرسوم 07/92 المؤرّخ في 14/01/1992 المتعلّق بكيفية تسبير صناديق الضّمان الاجتماعي والتنظيم الإداري و المالي للتأمين الاجتماعي، الجريدة الرسمية، عدد 02 المؤرّخ في 04 جانفي 1992.

⁸⁰ فوزي حبيش، الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين، بيروت: دار النهضة العربية، ص 348.

وهو يخضع للوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي و هي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي⁸¹.

تتعدد مهامه نذكر أهمها:

- تسيير أجور و منح التقاعد إضافة إلى أجور و منح ذوي الحقوق.
 - تسيير الأجور والمنح المقدمة وفق التشريع الداخلي لـ جانفي 1984 حتى انتهاء حقوقها.
 - ضمان التحصيلات، المراقبة و حلّ النزاعات المتعلقة بالأقساط الموجهة لتمويل خدمة التقاعد.
 - تطبيق تشريعات و نصوص الاتفاقيات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي.
 - ضمان توفير المعلومات للمستفيدين و العمّال.
- يستفيد الأشخاص المسنين من خدمات هذا الصندوق حسب نصّ المادة 05 من القانون رقم 83-12 المتعلق بالتقاعد المعدل والمتمم، نجد أن الحقوق الممنوحة للمتقاعدين سواءً كانوا مسنّين وغير مسنّين تتمثل في معاش مباشر يمنح على أساس نشاط العمل بالذات ويضاف إليه زيادة على الزوج المكفول، ومعاش منقول يتضمّن معاشاً للزوج الباقي على قيد الحياة ومعاشاً لليتامى ومعاشات الأصول.

⁸¹ أحمد بن الصّالح، عبد القادر حمادو، نظام التقاعد في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في تسيير المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2017/2018، ص ص 32،33.

وحسب المادة 06 من القانون نفسه و المعدلة بموجب المادة 03 من الأمر رقم 96-18 فإن استعادة العامل من معاش التقاعد تتوقف وجوباً على توفر شرطين أساسيين وهما:

- بلوغ 60 سنة على الأقل، غير أنه يجوز للمرأة العاملة أن تطلبه ابتداءً من بلوغها سن الـ 55 سنة.

- قضاء 15 سنة على الأقل في العمل مع دفع الاشتراكات⁸².

المطلب الثاني: أهداف رعاية الأشخاص المسنين في الجزائر

ترمي حماية الأشخاص المسنين إلى تعزيز الإدماج الأسري والاجتماعي و تهدف كذلك إلى النقاط الآتية ذكرها؛

- تصوّر و وضع استراتيجية و سياسة وطنية لحماية الأشخاص المسنين و ضمان تنفيذ البرامج والنشاطات المرتبطة بها.

- محاربة كلّ أشكال اقتلاع الأشخاص المسنين من وسطهم الأسري و الاجتماعي المخالف لقيمنا الوطنية و الاجتماعية والحضارية.

- ضمان ظروف معيشية لائقة للأشخاص المسنين ذوي قصور في قدراتهم الذهنية والبدنية.

- ضمان تكفّل طبيّ و اجتماعي و وضع جهاز للمساعدة ملائم بالمنزل.

⁸² عبد الجليل ريش، مرجع سابق، ص 64.

- ضمان حدّ أدنى من الموارد يسمح للأشخاص المسنّين بتلبية احتياجاتهم وتذليل الصعوبات المادية التي يواجهونها.
- القيام بنشاطات الإعلام والاتّصال والتّحسيس حول الجوانب المتعلّقة بحماية المسنّين.
- تشجيع التّكوين والدّراسات والأبحاث في مجالات حماية المسنّين والتّكفل بهم.
- تشجيع الحركة الجموعية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني النّاشطة في حماية المسنّين⁸³.

⁸³ محمّد بلجيلالي، كمال لحو، رعاية الأشخاص المسنّين في نظام الحماية الاجتماعية، مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، الجزائر، ص 98.

المبحث الثالث: دور التشريع في تعزيز حق المُسن في الرعاية الاجتماعية

تهدف الدولة الجزائرية إلى انشاء القوانين الرامية إلى حماية الأشخاص المسنين ويطبق على الأشخاص البالغين من العمر خمسا وستين سنة فما فوق، وحماية المحرومين أو دون روابط أسرية، وقسمنا المبحث إلى مطلبين يبحثان في دور كلا من الأسرة والدولة في حماية الفرد المسن.

المطلب الأول: دور الأسرة في حماية فئة المُسنين في التشريع الجزائري

يهتم القسم الأول من بحثنا عن الجانب التشريعي والتنظيمي للرعاية الاجتماعية الخاصة لفئة كبار السن بطرق وشروط كفالة الأسر بالمسنين اجتماعيا ثم اقتصاديا.

إن تكفل الأسرة بالشخص المُسن واجب أخلاقي - قيمي اجتماعي أولا وقد وجهنا لذلك ديننا الحنيف الاسلام بالرفق بالكبار وتوقيرهم باعطاءهم نصيبا وافرا من الاحترام والتقدير، واشراكهم في الحديث والتدبير، وجعل الله تعالى البر بالوالدين من أعظم الأعمال التي يجزى عليها المؤمن لما قال الله تعالى: **إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا**⁸⁴.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **رغم أنفه، ثم رغم أنفه، ثم رغم أنفه !** «قيل: من يا رسول الله؟! قال»: **من أدرك والديه عند الكبر؛ أحدهما، أو كليهما؛ ثم لم يدخل الجنة** (رواه مسلم).

كما اهتمت العديد من الوثائق الدولية بالأسرة ككيان أساسي في كل المجتمعات وفقا لمبادئ الأمم المتحدة حفاظا هلى الكرامة الانسانية.

⁸⁴.سورة الإسراء، القرآن الكريم، الآية 23.

دون ان ننسى ان الدستور الجزائري أيضا الذي يعتبر أسمى قانون في البلاد قد أتى في مادته 72 مايلي : "تعمل الدولة على تسهيل استفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين ،وإدماجها في الحياة الاجتماعية .تحمي الاسرة والدولة الاشخاص المسنين..."⁸⁵تاكيدا على ضرورة رعاية المسنين .

لذلك قد نص المشرع الجزائري في المادة الرابعة من قانون حماية الأشخاص المسنين على أن للشخص المُسن الحق في العيش بصفة طبيعية محاطا بأفراد أسرته مهما كانت حالته البدنية أو النفسية أو الاجتماعية. ويجب على الأسرة أن تحافظ على التلاحم الأسري وأن تضمن التكفل بمسنيها وحماية وتلبية حاجياتهم، والمُسن الذي يكون في أشد الحاجة لتكفل الأسرة الاجتماعي هو المسن الذي يكون في حالة صحية ونفسية صعبة وزد عليه حرمانه من الناحية المادية، ويقع على الأسرة واجب النفقة عليهم. والمقصود بهذا النوع من الرعاية هو تواجد المسن داخل دفة أسري وليس خارجه، وإحساس المُسن بالحب والرعاية اللازمة التي يتطلبها سنه وحاله الصحي والنفسي⁸⁶.

والمرسوم التنفيذي رقم 16-62 المحدد لكيفيات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي، مع ضمان استقلالته المادية وكرامته وحق الرعاية، حدد الكثير من المواد التي تهدف الى تسوية حالات النزاع التي تنشأ بين المسنين واسرهم وذلك

⁸⁵ج.ش.د،الدستور الجزائري المعدل بالقانون رقم 16-01،المؤرخ في 06 مارس 2016،الجريدة الرسمية،رقم 14،المؤرخة في 7 مارس 2016.

⁸⁶ج.ج.د،ش، القانون رقم 10-12 مؤرخ في 29 سبتمبر ،سنة 2010،يتعلق بحماية الاشخاص المسنين،الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2010.

بتقديم اقتراحات للتسوية والقيام بجلسات وساطة واعلام الاشخاص المعنيين بالعملية ونتائجها.⁸⁷

إن تكفل الأسرة اقتصاديا بالشخص المسن نو بعد اقتصادي، في الغالب لا يوجد اشكال لذوي المعاشات والمتقاعدين الذين يتقاضون مبلغا محترما يمكنهم من العيش الكريم ويفترض أنه لا يوجد مشكل بالنسبة للأسر الكافلة التي تملك إمكانيات مادية كافية، لكن المشكل يكون عند الأسر ذوي المداخل الضعيفة أو عديمة الدخل القار، فلا يمكنها تغطية حاجيات المسن. في هذه الحالات يجب تدخل الدولة للتكفل المادي بالمسن⁸⁸.

ونظرا للدراسات الميدانية العديدة والإحصاءات الوطنية التي أجريت في العديد من الأسر الجزائرية يمكننا القول؛ أن الأسر تهتم بشكل كبير بفئة كبار السن وتقوم بالعناية بهم وتوفير احتياجاتهم الشخصية الخاصة بهم من غسل الملابس وتنظيف غرفهم وإعداد الطعام لهم، وأيضا مساعدتهم على النظافة والاستحمام، بالنسبة للمسنين غير القادرين على القيام بذلك خاصة المصابون بالشلل الجزئي أم الكلي أو المقعدين بعد حادث معين، وعلى الأسرة أيضا شراء الأدوية خاصة تلك التي لا يكفلها جزئيا ولا كليا الضمان الاجتماعي، ودفع الكشف عند الأطباء والتحاليل التي أصبحت أسعارها ملتهبة، ناهيك عن مختلف الأشعة المطلوبة من المسن والسكانار الذي في مجملها تتوفر عند المصحات والمستشفيات الخاصة

⁸⁷ج.د.ش،مرسوم تنفيذي يحدد كفاءات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه

العائلي،رقم 16-62،المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1437هـ الموافق 11 فبراير 2016،الجريدة

الرسمية،العدد09،الصادرة 8جمادى الاولى 1437هـ الموافق 17 فبراير 2016م.

⁸⁸قانون رقم 10-12، مصدر سابق.

لاسيما لما تكون الحالة مستعجلة، وتجد الكثير من الأسر حتى المتوسطة الدخل تشكو صعوبات التكفل المادي بالفرد المسن.

لاشك أنه اتضح أن الأسرة صاحبة دور مهم في اسهامها بتوفير جو اجتماعي للمسنين فيها كمراعاتها في جلوس المسنين مع زملائهم وأصدقائهم، للحديث والمناقشة والفكاهة والاستماع لمشاكل الآخرين وهذا لإسعادهم والرفع من معنوياتهم من جديد، والأسرة لها فضل كبير في الحفاظ على مكانة المسنين داخلها وفي المجتمع ككل، ولكن رغم ذلك هناك أسر تهمل مكانة المسن داخلها وخارجها وقد عبر الكثير منهم عن وجود مثل هذه الحالات⁸⁹.

⁸⁹. صليحة غنام، 'واقع رعاية المسنين في دار العجزة بالجزائر'، مرجع سابق.

المطلب الثاني: دور الدولة في حماية المسن في الشريع الجزائري

تتكفل الدولة بالمسن المعوز في وضعية "تبعية" والموجود ضمن أسرته والتي لا يمكنها التكفل به ماديا، وذلك بمنح الإعانات المادية الضرورية وتتجسد الإعلانات العينية للدولة في مجموعة من الخدمات ذات الطابع الاجتماعي والصحي والنفسي، كما اهتمت الدولة بالجانب الأمني من خلال قانون العقوبات ضد الاعتداءات على المسنين.

تتكفل الدولة بالإعانات المالية وتتمثل في الإعانات التي تقدم للمكفنين بالمسنين لاسيما الأسر التي لا تتوفر لديهم إمكانيات مادية، وتنقسم هذه الإعانات العينية إلى إعانات مادية وتجهيزات خاصة وتتمثل الإعانات المادية في التكفل بالمصارف الخاصة بالمسن خوالمتعلقة بالصحة لاسيما اقتناء الأدوية للذين يعانون من أمراض مزمنة، التكفل بدفع تذاكر الرحلات الجوية للمسن المريض والمحروم ومرافق واحد متى استدعت الضرورة التنقل للعلاج خارج ولاية إقامته وأيضا اقتناء حفاظات متى استوجبت صحة المسن لذلك.

أما بالنسبة للإعانات المقدمة على شكل أجهزة خاصة فتتمثل فيما يلي:

أريكة متنقلة ذات استعمال يدوي مزدوج وأخرى بسيطة للكبار.

عدسات النظارات وهياكلها وأدوات المساعدة على المشي

أجهزة قياس نسبة السكري في الدم وقياس ضخ الدم الشرييني

قوامات العنق من مختلف الأحجام وأفرشه واقية من التقرحات الجلدية ودعائم المراحيض والحمامات⁹⁰.

وهذه الإعانات تقدم للأسر المعوزة المتكفلة بالمسنين.

⁹⁰. صليحة يحيوي، مرجع سابق، ص393.

لما نطالع على ما جاء أعلاه، وكأننا نكتب عن بلد غير الجزائر والحقيقة أن الواقع يختلف كلياً عما أتى في القوانين والمراسيم الخاصة بالمرسّن لاسيما فيما تعلق بالتجهيزات والإعانات المالية، التي يلهت وراءها أسر المرسّن الكفيل طويلاً بين دار البلدية في كتابة الطلب وتقديمه والسؤال عن مدى وصوله لليد المعنية ومعاودة السؤال كل مرة قد تطول معاناة الانتظار سنتين وزيادة وقد يأتي القبول بعد وفاة المرسّن المعوز.

تتكفل الدولة بالإعانات الاجتماعية للمسنين المحرومين في وضعية "تبعية" والمسنين دون أسر، ولخصنا هذه المساعدات فيما يلي:

المساعدة على النظافة كالغسل والنظافة الجسدية والمساعدة على حسن الهدام (اللباس) للشخص المرسّن، المساعدة في الأعمال المنزلية المتمثلة في الغسل وتحضير الوجبات الغذائية. يقع على عاتق المصالح المكلفة بالتضامن الوطني مهمة التكفل بهذه الإعانات.

الاهتمام بالصحة النفسية للمسن ومرافقته خلال تنقله للزيارات وفي الأماكن العمومية ومساعدته على التسوق وعلى القراءة والإشراف على النشاطات الترفيهية والترفيه والقيام بالإجراءات الإدارية للحصول على التجهيزات الخاصة بالمساعدة في الخدمات الصحية، والمرافقة في الفحوصات الطبية وتقديم النصائح لذوي الأمراض المزمنة وتحويلهم للمشفى عند الضرورة، مع رعاية المرضى الذين يستخدمون القساطر والذين لديهم فتحات لإخراج فضلات الجسم في جدار البطن ومتابعة الإصابات الجلدية وتعقيم جروحهم.

تقدم هذه المساعدات والإعانات للمسنين المتواجدين في وضعية صعبة والذين لا تتوفر لهم الإمكانيات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم في البيت أو عند عائلات الاستقبال، ولكن رغم الجهود المبذولة من طرف الجهات الرسمية يواجه المسنين والعائلات

المتكفلة بهم الكثير من العقوبات، فعند طلب هذه الإعانات عليهم الانتظار لوقت طويل للحصول عليها الذي يعتبر مشكلة للمسنين الموجودين في وضع مَلَح⁹¹.
وتكفلت الدولة أيضا بتشريع نصوص عقابية تقع هذه على الأشخاص الذين يتركون اشخاصا مسنين في حالة خطر طبقا لاحكام المواد 314-316 من قانون العقوبات.
وايضا تطبق عقوبات تصل الى ثلاث سنوات سجن على كل من:
انشاء مؤسسة لرعاية المسنين دون ترخيص حسب المادة 35 من القانون رقم 10-11.
استغلال مؤسسة استقبال للأشخاص المسنين.
استغلال المسنين لأغراض تتنافى مع القيم الحضارية والوطنية⁹².

⁹¹ المرجع ذاته، ص ص394 - 395.

⁹² رشيد أوشاعو، "الجهود الدولية والوطنية لحماية حقوق كبار السن"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 05، المجلد 54، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2017، ص322.

خلاصة الفصل الثاني:

خلص الفصل الثاني من هذه الدراسة الى أن عدد المسنين في ارتفاع مستمر في العالم أجمع والجزائر واحدة من الدول التي تعرف هذه الزيادة، ما أدى إلى محاولات توفير الحماية الصحية والاقتصادية لفئة كبار السن من خلال عدد من الاجراءات.

كما سنت الجزائر عدد من التشريعات ساهمت بشكل كبير في تقديم الرعاية والحماية لفئة كبار السن. ولم تكن الجزائر الدولة الوحيدة التي اهتمت بقوانين هذه الفئة فالعالم ساهم بدوره بحمايتهم عن طريق العديد من المواثيق والقوانين الدولي التي صادقت الجزائر بدورها عليها واعتمدها كأساس مبدئي في وضع تشريعاتها الخاصة بفئة موضوع الدراسة.

وفي سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية للمسنين في الجزائر اتبعت الجزائر سياسة تتمثل في الخدمات الاجتماعية التي تساعد هذه الفئة على التكيف مع المجتمع والعيش بكرامة وتتمثل هذه الخدمات في الرعاية الصحية والاقتصادية التي تقدمها الأسرة التي يعيش معها كبيرا في السن، وتكفلها الدولة بكل أجهزتها لرعاية جيدة وآمنة.

الفصل الثالث:

مراكز حماية المسنين في الجزائر

تمهيد:

لقد برزت الحاجة لإنشاء دور رعاية المسنين في العالم عامة والجزائر خاصة لعدة أسباب، كالتغيرات الاجتماعية الخاصة بالأسرة والمجتمع، واختلاف ظروف الحياة المعيشية، إلى جانب قلة الموارد الاقتصادية ومصادر الدخل وزيادة ضغوط الحياة وانشغالات الأفراد بحكم أعمالهم ويفعل مجموعة من المتغيرات المجتمعية التي عرفها أفراد المجتمع، أصبحت رعاية المسنين عملاً تقوم به مؤسسات إجتماعية متخصصة بعد أن تعقدت مشكلة رعاية المسنين والعناية بهم داخل أسرهم.

تلعب مؤسسات رعاية المسنين دوراً لا يستهان به نظراً لما تقدّمه من خدمات إجتماعية، وصحية، وهذا لضمان الأمن والاستقرار لهذه الفئة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة حالة مؤسسة رعاية المسنين في الجزائر، وسنبرز من خلال هذه الدراسة ماهية هذه المؤسسات وشروط الالتحاق بها، كما سنبرز النظام الداخلي لهذه المؤسسات في الجزائر.

المبحث الأول: تعريف مؤسسة رعاية المسنين في الجزائر وشروطها

تُشكل دور العجزة ظاهرة جديدة على مجتمعنا، وهي مؤسسة إجتماعية وإنسانية، أنشأت خصوصًا لفئة المسنين وتعتمد على تأمين مكان أجواء مناسبة لإقامتهم، وتأمين الرعاية التي يحتاجونها سواءً من الناحية الصحية أو الإجتماعية، وخلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف مؤسسة رعاية المسنين في الجزائر، وأهم الشروط التي تسير عليها.

أنشأت الدولة العديد من المراكز المعنية برعاية المسنين والاهتمام بهم خاصة الذين تعرضوا للظلم من طرف أسرهم والمجتمع والذين لا عائلة لديهم.

المطلب الأول: لمحة عامة على دور المسنين في الجزائر

عملت معظم المجتمعات منذ القدم على إنشاء دور المسنين للأشخاص المسنين للإقامة فيها بصورة مؤقتة أو دائمة حسب الحالة التي يكون فيها الشخص المسن. ويرعى هذه الفئة أشخاص محترفون على دراية كافية بالجوانب الصحيّة والنفسية والاجتماعيّة التي تميز الأشخاص المسنين عن غيرهم.

تعتبر دولة الجزائر من بين الدول التي سارت على هذا النهج، إذ قامت بإنشاء دور المسنين قصد تقديم الرعاية والحماية لهم، وذلك إستجابة للنصوص القانونية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية لبعض الفئات الهشة منها؛ المرسم رقم 80-82 المؤرخ في 13 مارس 1980 المتضمن احداث دور المسنين أو المعوقين وتنظيمها وتسييرها، تنص المادة الأولى منه "تحدث دور المسنين أوالمعوقين، تخصص لقبول الأشخاص الذين يزيد عمرهم عن 65 عامًا، ولا معيل لهم ولا موارد..."، يتضح من المادة أنها لم تفرق بين المسن والمعوق !

ثم بعد قرابة عقدين من الزمن صدر القانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، من خلال ما جاء في مادته 25؛ "يمكن وضع الأشخاص المسنين في وضع صعب أو دون روابط أسرية لدى عائلة الاستقبال أو في مؤسسة متخصصة أو هيكل استقبال في النهار". تطلق على المؤسسات المتخصصة لرعاية الأشخاص المسنين تسمية "دور الأشخاص المسنين"، حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 12-13⁹³، وقد تطلق عليها تسميات أخرى في دول أخرى كدور رعاية المسنين أو دور العجزة، وفي المادة الثالثة "تتوفر المؤسسات المتخصصة للأشخاص المسنين على هياكل للاستقبال بالنهار تدعى "مراكز استقبال الأشخاص المسنين بالنهار".

كما أنها تنشأ بموجب مرسوم تسميتها ومقرها، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتضامن الوطني⁹⁴.

يمكن أن تنشأ فروعاً لهذه المؤسسة بقرار يصدره وزير الصحة، وتسير تحت سلطة مدير المؤسسة المعنية، كما يمكن أن تحوّل الفروع عند الحاجة إلى مؤسسات عمومية بموجب مرسوم تنفيذي؛

أمّا مواردها فتتمثل فيما يلي:

- إعانات التسيير والتجهيز التي تخصصها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية.
- الهبات والوصايا.

⁹³ - ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 12-13 المؤرخ في 07 مارس 2012، المحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهيكل استقبال الأشخاص المسنين، وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 16، الصادرة في 21 مارس 2012.

⁹⁴ - المرجع ذاته.

- الموارد المختلفة التي ترتبط بنشاط المؤسسة.
- عدد دور الأشخاص المسنين أو ما يعرف بدار العجزة الممولة هو 24 دار، وهذا العدد يقابل ما يقارب دار العجزة في كل ولايتين.
- أما بالنسبة لاستعمال دور العجزة يقدر بنسبة 65% بينما تبقى نسبة 35% غير مستعملة⁹⁵.

الحديث عن استقلالية المالية لدور المسنين لو قارناه بالواقع نجد هذه الدور تحتاج الى أموال المحسنين (افراد وجماعات، مؤسسات)،

ولازالت الميزانية الممنوحة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة عام 2022م تقدر بـ 138.641.392.000 وفقا لقانون المالية لسنة 2022 ناقصة، مقارنة بميزانيات مرصودة لوزارات لا يستهان بقيمتها لكنها توجه لعدد أقل من حيث العدد والهيكلية كوزارة المجاهدين وذوي الحقوق التي قدرت ميزانيتها بـ 232.474.088.000 ذات العام.

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لها عدد من القضايا تعالجها ومصاريف ترصد لمراكز استقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، ولمركز التكوين المهني للمعوقين جسديا ولمصالح المساعدة الاجتماعية الاستعجالية المتنقلة، ودور الرحمة هذه الاخيرة هل تحضى بنصيب أوفر أمام بقية المراكز؟ مثلا عام 2013 كان عدد الأشخاص المتكفل بهم داخل دور العجزة بالجزائر يقدر بـ 1620 دج، أي ما يعادل 68 مقيما بكل دار عجزة⁹⁶.

⁹⁵-ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 80-82 المؤرخ في 15 مارس سنة 1980 المتضمن إحداه دور المسنين أو المعوقين وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد12، الصادرة في 18 مارس 1980.

⁹⁶- نجات شيشوب، منى الغيوس، دور العجزة ودورها في الرعاية الاجتماعية للمسنين، مذكرة ماستر في علم اجتماع التربية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جيجل، 2017-2018، ص33

المطلب الثاني: تعريف مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين

تعرف مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين على أنها «ذلك المكان الذي يلتحق به الأشخاص المسنين الذين تعوزهم القدرة على خدمة أنفسهم، ولا يوجد في أسرهم من يستطيع رعايتهم والعناية بهم»⁹⁷.

ويتفق على أن الأسباب الرئيسية لإقامة دور المسنين هو الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتدنية لبعض المسنين.

ويعرّف المشرع الجزائري دور المسنين على أنها «مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي»⁹⁸.

تطلق تسميات عديدة ومختلفة على مؤسسات رعاية المسنين منها دور الرعاية، دور المسنين، دور العجزة، منازل الشيخوخة maisons de vieillesse وادرجت تسمية ديار الرحمة لمركز يضم فئة كبار السن وغيرهم من المسعفين اجتماعيا، ولها مسميات أخرى بالفرنسية مثل؛ maison de retraite et maison de repos

وبالاستناد إلى التعريفين السابقين يمكن تقديم التعريف الإجرائي على النحو الآتي؛ تعتبر دور المسنين مؤسسات متخصصة في رعاية وحماية فئة المسنين، حيث تتولى الدولة كل الإجراءات المتعلقة بها وذلك بتقديم الحماية والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية.

⁹⁷ - حسين عبد الحميد رشوان، الزمن وكبر السن والشيخوخة، دراسة في علم الاجتماع الشيخوخة، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2011، ص 241.

⁹⁸ - المرسوم التنفيذي رقم 12-113، مرجع سابق.

المطلب الثالث: شروط الالتحاق والالتزام في دور المُسنين

نظرًا للعجز الذي يميّز المسن في المراحل الأخيرة من حياته يلجأ هذا الأخير إلى دور المسنين كونها ضرورة حتمية للاستفادة من كلّ أساليب الرّعاية المتكاملة التي يعجز عن تحقيقها بنفسه، لهذا تمّ وضع مجموعة من الشروط منها ما يخصّ رعاية الأشخاص المسنين يحدّد ذاتها.

1- شروط التحاق المسنين بدور العجزة:

لا يلتحق بالأشخاص المسنين إلّا الأشخاص البالغون من العمر 65 سنة، فما فوق⁹⁹. حسب ما ينص عليها المرسوم التنفيذي رقم 12-113 في مادته السابعة "يوضع في المؤسسات الأشخاص المستوى البالغون من العمر 65 سنة فما فوق، ولا سيما منهم؛

الأشخاص المسنون المحرمون أو بدون روابط أسرية.

الأشخاص المسنون في وضعية إجتماعية صعبة، أو دون روابط أسرية.

– كما تستقبل بصفة دائمة أو مؤقتة وفي الحالة الاستثنائية الأشخاص المسنون البالغون من العمر 65 سنة فما فوق وفي وضعية عائلية أو إجتماعية متكفل بهم من قبل الفروع (الملحقات) ذوي دخل كافٍ.

– تسلّم للأشخاص المسنين بطاقة خاصة بهم تسمى ببطاقة المسن¹⁰⁰، وذلك حسب المادة 40 من قانون 12.10 "تستحدث لدى وزارة التضامن الوطني بطاقة تسمى "بطاقة المُسن" التي يستفيد منها الأشخاص المسنون".

⁹⁹ – المرجع ذاته.

¹⁰⁰ – القانون رقم 10-12، مرجع سابق.

أي أنه في بعض الحالات الإستثنائية يمكن لهذه المؤسسات التكفل بالأشخاص المسنين الذين يملكون مدخول كافٍ، وتسلم لهؤلاء الأشخاص بطاقة المسن بشرط لا تقل أعمارهم عن 65 سنة.

يظهر أن القانون قد أجحف من وصل لسن التقاعد بالغا 60 عاما وليس له أسرة تكفله ولا بيتا يحميه بعد أن غادر مكان عمله الذي اعتبر مكان عمل وإقامة لسنواته فاضطر إخلاءه إلى أين سيتجه أمثال هؤلاء؟ شرط السن مجحفا لكثير من الحالات.

2- شروط عمل مؤسسة رعاية المسنين:

يفرض القانون على الشخص المسن البالغ من العمر 65 عاما فما فوق في وضعية عائلية أو إجتماعية صعبة من ذوي الدخل الكافي، والأشخاص المسنين في وضعية عائلية أو إجتماعية صعبة المتكفل بهم من طرف الفروع ذوي الدخل الكافي، المساهمة المالية المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول¹⁰¹، ويكون إستقبال هذه الفئة حب المادة 13 من القرار الوزاري رقم 01 من المسنين موضع تعهد بين مدير دار الأشخاص المسنين والشخص المسن المعني¹⁰². لكن القانون لم يحدد النسبة المئوية من تقاعد المسن الميسور الحال.

ويفرض القانون على الشخص المسن الالتزام بالتعليمات التي تضعها دار المسنين وعدم مخالفتها، لاسيما تلك المتعلقة بالخروج من الدار وإستعمال الأجهزة الصوتية والمنزلية الخاصة بالتسخين والمواد الكحولية وإخراج أو تحويل الأثاث من المكان

¹⁰¹-ج.د.ش، القرار الوزاري رقم 01 المؤرخ في 10 فيفري 2013، المتضمن للنظام الداخلي التّموذجي للمؤسسات المتخصصة وهايكل إستقبال الأشخاص المسنين.

¹⁰²-المرجع ذاته.

المخصص له¹⁰³. ويتعرض كل مخالف لهذه التعليمات إلى التأديب الذي يوقعه مجلس تأديب المؤسسة المعنية، حيث نلاحظ أنه لم يحدّد نوع العقوبات التي يخضع لها المسن المخالف.

لا يقبل الشخص المُسن في الدار إلا بعد أن تقوم اللّجنة المعنية بدراسة ملف الشخصية المسن ونتائج التحقيق الاجتماعي الذي يخضع له المقيم، و يتمّ قبوله من قبل اللّجنة إجبارياً عند إتحاقه بدار المسنين.

ويشمل ملف الشخص المُسن الوثائق التي تحددها المادة التاسعة من المرسوم التنفيذي رقم 113-12 وهي؛

✓ نسخة مطابقة من بطاقة التعريف الوطنيّة.

✓ شهادة الميلاد.

✓ صورتان شمسيّتان حديثتان.

✓ شهادتان طبيّتان (الطب العقلي وطب الأمراض الصّدرية)، يصرّح فيهما بأنّ المعني غير مصاب بأيّ مرض معدي أو عقلي من شأنه أن يشكل خطراً على حياة المقيمين في الدار إلى جانب جدول الضرائب للشخص المسن لذوي دخل كافٍ.

✓ شهادة الإنضمام أو عدم الانضمام للصندوق الوطني للأجراء أو غير الأجراء¹⁰⁴.

- يفرض القرار الوزاري رقم 01 في مادته 16 على المؤسسات الشخصية في إستقبال المسنين أن تحيل المسن المقيم والمصاب بالتهاب حاد إلى أقرب مؤسسة إستشفائية لعلاج ولا يتم إرجاعه إلى هذه الدار إلا بعد شفائه من المرض الذي يعاني منه¹⁰⁵.

¹⁰³ - المرجع ذاته.

¹⁰⁴ - المرسوم التنفيذي رقم 113 - 12، مرجع سابق.

المبحث الثاني: النظام الداخلي لدور المسنين

لدى مؤسسات دور المسنين أجهزة ادارية تقوم بتسييرها وإدارتها، لها مهام محددة ودقيقة تؤديها بإرشادات التشريع الجزائري. وقسما المبحث إلى مطلبين هما؛ مطلب أول يهتم بعملية تسيير مؤسسات دور العجزة، ومطلب ثاني يهتم بالمهام الموكلة لدور العجزة.

المطلب الأول: تسيير مؤسسة دار العجزة

يسير مؤسسات دار العجزة مجلس إدارة ويديرها مدير، وتزود بمجلس اجتماعي نفسي، ويحدد التنظيم الداخلي للمؤسسات بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتضامن الوطني ووزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، وتكمن الأجهزة الادارية لمؤسسة رعاية الأشخاص المسنين من مجلس الإدارة، المجلس الاجتماعي النفسي والمدير.

يتأسس مجلس ادارة دور العجزة والي الولاية التي تنتمي اليها المؤسسة ويتكون من ممثلي المديريات التالية:

مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية، مديرية الشباب والرياضة للولاية، مديرية الصحة والسكان، مديرية الشؤون والأوقاف، وأيضا ممثل عند الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعند الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وصندوق التقاعد، ممثل عند المجلس الشعبي البلدي لمقر تواجد المؤسسة وممثل عن الموظفين البيداغوجيين للمؤسسة منتخب من طرف الموظفين وممثل آخر عن الموظفين الإداريين للمؤسسة منتخب

¹⁰⁵ - القرار الوزاري رقم 01، مرجع سابق.

من طرف زملائه. ويتكون أيضا من ممثلين جمعيتين عاملتين في نفس مجال نشاط المؤسسة¹⁰⁶.

ويقوم مجلس الإدارة المعني من طرف والي الولاية بالمهام التالية:

- النظام الداخلي للمؤسسة.
- برامج نشاطات المؤسسة.
- مشروع ميزانية المؤسسة و حساباتها.
- الصفقات و العقود والاتفاقات والاتفاقيات.
- اقتناء الأملاك المنقولة و العقارية والتصرف فيها.
- قبول الهبات و الوصايا و رفضها.
- مشاريع تهيئة المؤسسة و توسيعها.
- التقرير السنوي عن نشاطات المؤسسة الذي يعده المدير.
- كل المسائل المتعلقة بمهام المؤسسة و تنظيمها و سيرها¹⁰⁷.

يتكون المجلس الاجتماعي النفسي الذي يعينه مدير المؤسسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من: مدير المؤسسة وهو رئيس المجلس، ممثل عن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن الولائي، طبيب نفساني عيادي، مساعد اجتماعي، مرب متخصص، مساعدة اليومية، ممرضة، و ممثل عن الخلية الجوارية المختصة إقليميا¹⁰⁸.

¹⁰⁶ج.د.ش، المرسوم التنفيذي، رقم 12-113، يحدد شروط وضع شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وسيرها مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1433 الموافق 7 مارس سنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادرة ب 28 ربيع الثاني عام 1433 هـ الموافق 21 مارس سنة 2012.

¹⁰⁷المرجع ذاته، انظر المادة 15

¹⁰⁸المرجع ذاته، انظر المادة 25.

للمجلس مجموعة من المهام:

- دراسة برامج النشاطات الاجتماعية و النفسية والسهر على تنسيقها ومتابعة تنفيذها.
 - إعداد تقنيات التكفل الملائمة واقتراحها.
 - القيام بنشاطات الملاحظة و توجيه الأشخاص المستقبليين.
 - تقديم اقتراحات تتعلق بالتكفل الطبي والنفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المسنين
- أما بالنسبة لمدير المؤسسة فعينه الوزير المكلف بالتضامن الوطني ويقال من طرف هذا الأخير و يكمن مهامه.
- تنفيذ مداورات مجلس الإدارة.

ولإشارة أن دور العجزة منتشرين على مستوى التراب الوطني والجدول الآتي يبين مقراتهم.

جدول يمثل قائمة دور الأشخاص المسنين في الجزائر¹⁰⁹

مقر المؤسسة	المؤسسة
بلدية وادي الفضة - ولاية شلف	دار الأشخاص المسنين لوادي الفضة
بلدية أم البواقي - ولاية البواقي	دار الأشخاص المسنين لأم البواقي
بلدية باتنة - ولاية باتنة	دار الأشخاص المسنين لباتنة
بلدية بجاية - ولاية بجاية	دار الأشخاص المسنين لبجاية
بلدية بكارية - ولاية تبسة	دار الأشخاص المسنين لبكارية

¹⁰⁹- المرجع ذاته.

بلدية عين بوشقيف - ولاية تيارت	دار الأشخاص المسنين لعين بوشقيف
بلدية تيزي وزو - ولاية تيزي وزو	دار الأشخاص المسنين لتيزبوزو
بلدية باب الزوار - ولاية الجزائر	دار الاشخاص المسنين لباب الزوار
بلدية دالي براهيم - ولاية الجزائر	دار الأشخاص المسنين لدالي براهيم
بلدية سيدي موسى - ولاية الجزائر	دار الاشخاص المسنين لسيدي موسى
بلدية العوانة - ولاية جيجل	دار الاشخاص المسنين للعوانة
بلدية باي - ولاية سطيف	دار الاشخاص المسنين لصلح باي
بلدية سكيكدة - ولاية سكيكدة	دار الاشخاص المسنين لسكيكدة 1
بلدية سكيكدة - ولاية سكيكدة	دار الاشخاص المسنين لسكيكدة 2
بلدية سيدي بلعباس - ولاية سيدي بلعباس	دار الاشخاص المسنين لسيدي بلعباس
بلدية عنابة - ولاية عنابة	دار الاشخاص المسنين لعنابة
بلدية حمام دباغ - ولاية قالمة	دار الاشخاص المسنين لحمام دباغ
بلدية حامة بوزيان - ولاية قسنطينة	دار الاشخاص المسنين لحامة بوزيان
بلدية بن شكاو - ولاية لمدية	دار الاشخاص المسنين لبن شكاو
بلدية صيادة - ولاية مستغانم	دار الاشخاص المسنين لصيادة
بلدية سيق - ولاية معسكر	دار الاشخاص المسنين لسيق
بلدية معسكر - ولاية معسكر	دار الاشخاص المسنين لمعسكر
بلدية ورقلة - ولاية ورقلة	دار الاشخاص المسنين لورقلة
بلدية وهران - ولاية وهران	دار الاشخاص المسنين لهران
بلدية البويرة - ولاية البويرة	دار الاشخاص المسنين للبويرة

المطلب الثاني: مهام دور العجزة في الجزائر

تتولى دور الأشخاص المسنين بمهام التكفل بالمسنين المحرومين أو دون روابط أسرية، على الخصوص بما يأتي؛

- استقبال المسنين وتكفل اجتماعي نفسي ملائم.
- الإيواء والإطعام السليم.
- تشجيع العلاقات مع الأسر ومحيط المؤسس.
- اقتراح إعادة الإدماج العائلي للأشخاص المسنين في وضعية إهمال وضمان مكرافتهم.
- اتخاذ كل إجراءات الدعم لدى العائلات الراغبة في استقبال المسنين و التكفل بهم.
- تنظيم نشاطات لدعم المسنين المستقبليين وتوفير الرفاهية لهم بالاتصال مع المؤسسات العمومية المعنية وكذا الجمعيات.
- ضمان النشاطات المشغلة للمسنين و من بينها النشاطات الدينية، الثقافية، الرياضية، الترفيهية والمسلية¹¹⁰.

و رغم الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتحسين الخدمات في الوسط المؤسساتي للأشخاص المسنين، فهي تواجه بعض الاشكالات كعدم تجانس الفئة المستقبلة التي تكون أحيانا من الاشخاص ذي إعاقة أو أشخاص مسنين في وضعية تبعية، الأمر الذي يحتم ضرورة تنويع برامج الرعاية الاجتماعية أو فتح مؤسسات استقبال لكل فئة.

وكذلك من المشاكل التي تعيق هذه المؤسسات عدم التزام الموظفين القائمين بتقديم الخدمات للمسنين في اطار واجباتهم الوظيفية، نظرا للسبب الرئيسي لالتحاقهم بوظائفهم،

¹¹⁰المرجع ذاته، انظر المادة 10.

ففي أغلب الحالات يقصدون هذا المجال لأجل ضمان مصدر دخل، وليس رغبة بالعمل في المجال الاجتماعي والانساني¹¹¹، وهي أمور يجب أن تقف عليها السلطات المعنية من خلال عمليات المتابعة والرقابة الإدارية وغير الإدارية، إضافة إلى اعتماد أسلوب التدريب.

تستقبل مراكز استقبال المسنين البالغين 65 سنة فما فوق الذين يعيشون بالمنزل ويحتاجون إلى مساعدة و مرافقة اجتماعية ونفسية ملائمة.

وتكلف بما يأتي:

- تشجيع الأشخاص المسنين المستقبلين على الإبقاء على استقلاليتهم من خلال تكفل فردي وعلاجات ملائمة.
- تطوير ورشات الشغالة لفائدة المسنين المستقبلين الرامية لدعمهم و توفير رفايتهم.
- من خلال الاتصال مع المؤسسات العمومية المعنية والجمعيات.
- الاستفادة من النشاطات الدينية والثقافية والرياضية والترفيهية المسلية الهادفة إلى توفير رفايتهم.
- تقديم المساعدة والاعانة والمرافقة في جميع المساعي الهادفة إلى التكفل بمشاكلهم.
- توفير العلاج والخدمات الملائمة بالاتصال مع القطاعات المعنية.
- تقديم الدعم النفسي للمسنين المستقبلين¹¹².
- وتتم عملية تشجيع التبادل بين الأشخاص المسنين الذين يعيشون بالمؤسسات والأشخاص المسنين المستقبلين بالنهار قصد ابقاء الروابط الاجتماعية ومحاربة العزلة وسوء المعيشة التي يعاني منها بعض المسنين.

¹¹¹ يوسف سعدودي وحسين عمروش، "الحق في الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين على ضوء التشريع الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، المجلد 10، جامعة المدية، ديسمبر 2019، ص 697.

¹¹² المرجع ذاته، انظر المادة 11.

- لتحقيق اهداف الرعاية الاجتماعية، لابد من تدعيم الخدمات الاجتماعية بمؤسسات رعاية المسنين، وتطوير السياسات والاجراءات الخاصة بتقديم الخدمات وتحسين معاملة المسنين، والعمل على توعية المجتمع المحلي باحتياجات المسنين ودورهم في تنمية المجتمع¹¹³.

¹¹³ - المرجع ذاته، ص 679.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد جعلت الدولة الجزائرية للأشخاص المسنين دورا خاصا بهم أنشأ قصد حمايتهم دون روابط اسرية ورعايتهم باحترام شروط ملائمة نص عليها المشرع الجزائري.

ولهذه المؤسسات نظام داخلي ومهام محددة ذكرت في المبحث الثاني تهدف الى تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأشخاص المسنين والاحترام بينهم، وبينهم وبين العاملين.

الختامة:

لقد أولت الجزائر في الأونة الأخيرة، اهتمامًا كبيرًا بحقوق الأشخاص المسنين وحمائتهم، اعترافا بدورهم الكبير داخل الأسرة وفي نمو ورقي المجتمع.

ومن خلال ما تم دراسته في موضوعنا الحماية الاجتماعية للمسنين بين التشريع والواقع، تعرّفنا على شخصية المسن ومشاكلها المتمثلة في المتاعب النفسية والبدنية وحتى الاجتماعية واستخلصنا الخصائص والتعريف الاجرائي. وإن هذه المرحلة يجب أن تحظى باهتمام تام الدولة والمجتمع عموما والأسرة خصوصا.

عمل المشرع الجزائري على إدماج المسنين في النسيج الاجتماعي، وذلك من خلال إقرار مجموع الحقوق المشتركة التي يتمتع بها أفراد المجتمع الكبير والصغير على حد سواء، كما ألزم قانون حماية الأشخاص المسنين الدولة وأجهزتها بمساعدة كبار السن ... فمن واجب الدولة أن تضع من البرامج ما يوفر للمسن الرفاهية والاستقرار ويمكنه من الاندماج في المجتمع، وهو ما نصّت عليه جلّ التشريعات، لكن تطبيقها في الواقع بات شبه غائب، ومثال ذلك أننا إذا قمنا بزيارة دار من دور المسنين نجد قد نجد الإهمال التام لهذه الفئة من حيث النظافة مثلا أو سوء المعاملة ولولا الخوف من الرقابة التي قد تكون فجائية لما اعتدل حال المسن داخل الدار لبعض المستهترين بعملهم، ومن أمثلة ذلك أيضا نجد إقرار قانون حماية الأشخاص المسنين بالرعاية الصحية (البدنية والنفسية) لفائدة المسنين وأكد عليه في أكثر من موضع كما تم الإشارة اليه في فصول المذكرة، وإذا رجعنا إلى المؤسسات الصحية التي تتولى رعاية هذه الفئة صحيا، نجدها خالية من كل تخصص في طب الأشخاص المسنين سواءً على المستشفيات أو كليات الطب في الجزائر.

كما أنّ المنحة الجزائرية التي تطرّقنا إليها سابقا والتي تقدّم للمسن والمقدّرة 3000 دج، الممنوحة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، تبقى غير كافية مع التهاّب الأسعار الذي تعيشه البلد وتدهور القدرة المعيشية، كما نجد إهمال الأسر لمسنها والكثير منها تفضل اقامته، دون أن ننسى حال المستشفيات الجزائرية والإهمال وسوء المعاملة التي يتعرض لها المواطن العادي فما بالك فئة المسنين.

وقد اعتمدنا على أساليب الاستبيان والمقابلة لإجراء هذا البحث، من خلاله توصلنا لمجموعة من النتائج نذكر منها؛

يتلقى المقيمين في دار رعاية المسنين في الناصرية كل المساعدات اللازمة من الدولة والجمعيات الخيرية.

أنّ العمال يقومون بكل الجهود اللازمة لرعاية المسنين.

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها سنلخص التوصيات التالية :

* ضرورة استحداث مصالح متخصصة مهمتها مراقبة ومرافقة الأشخاص المسنين لا سيما منهم من تخلى عنهم أبناءهم، وربط هذه المصالح بالجهات القضائية.

* ضرورة مراجعة المنح الممنوحة سواء للشخص المسن أو الأسر المستقبلية أو المعوزة، بما يتماشى ومتطلبات الحياة الكريمة ومراعاة المستوى المعيشي السائد في البلاد.

* قيام وسائل الإعلام بتوعية الأباء والأبناء بأساليب التعامل مع كبار السن حتى يخففوا عليهم الصعوبات الصحية والاجتماعية والنفسية التي يعانون منها ويواجهونها.

* توجيه الموظفين الذين وصلوا إلى سن التقاعد إلى وضع برامج تخطيطية لنوع الحياة التي سوف يعيشونها ونوع الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية.

* أن تستمر رعاية المؤسسة التي كان يعمل بها المسن في التواصل معه ورعايته ومتابعة أحواله حتى يشعر بالرضا النفسي.

* على المسن مراجعة القوانين وإعادة صياغتها والحرص على تطبيقها مع فرض الرقابة والعقوبة عن كل مخالف لهذه القوانين.

الملاحق:

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر بين الواقع والتشريع

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية

نحن الطالبتين بقسم العلوم السياسية بصدد تحضير مذكرة لنيل شهادة ماستر والأمر يتطلب منا دراسة ميدانية فالرجاء منكم الاجابة على أسئلة الاستمارة بموضوعية بوضع دائرة على الاجابة المرغوبة والاجابة الكتابية اينما تطلبت الاستبانة.

نحيطكم علما ان معلوماتكم سوف تستخدم لاغراض البحث العلمي. شكرا على مساعدتكم

لنا.

اعداد الطالبتين: نوال طلاش وتيزيري لونة

السنة الدراسية 2022/2021م

قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية والمراسيم التنظيمية:

أ. القوانين:

قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية
ج. ج. د. ش، قانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، الجريدة الرسمية، عدد 79
ج. ج. ش. د، الدستور الجزائري المعدل بالقانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، رقم 14، المؤرخة في 7 مارس 2016

ب المراسيم:

ج. ج. د. ش، المرسوم التنفيذي رقم 80-82 المؤرخ في 15 مارس سنة 1980، المتضمن إحداث دور المسنين أو المعوقين وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 12، الصادرة في 18 مارس 1980
ج. ج. د. ش، المرسوم 07/92 المؤرخ في 14/01/1992 المتعلق بكيفية تسيير صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للتأمين الاجتماعي، الجريدة الرسمية، عدد 02 المؤرخ في 04 جانفي 1992
ج. ج. د. ش، المرسوم التنفيذي رقم 01-12 المؤرخ في 11/01/2001 الذي يحدد كفاءات الحصول على العلاج لفائدة المحرومين غير المؤمنين لهم اجتماعيا، الجريدة الرسمية، عدد 06، الصادرة بتاريخ 21/01/2001.
ج. ج. د. ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 18/04/2010 المحدد لشروط الاستفادة واستعمال وتجديد البطاقة الإلكترونية للمسنين والمفاتيح الإلكترونية للمؤسسات الاستشفائية ومحترفي الصحة، الجريدة الرسمية، عدد 26 المؤرخة في 21/04/2010

ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 12-113، يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وسيرها مؤرخ في 7 مارس سنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادرة بـ 21 مارس سنة 2012.

ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 12-13 المؤرخ في 07 مارس 2012، المحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهيكل استقبال الأشخاص المسنين، وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 16، الصادرة في 21 مارس 2012

ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي، 16-62، المؤرخ في 11 فبراير 2016 يحدد كفاءات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة بـ 17 فبراير 2016م
ج - التقارير والمشاريع الحكومية:

ج.ج.د.ش، القرار الوزاري رقم 01 المؤرخ في 10 فيفري 2013، المتضمن للنظام الداخلي النموذجي للمؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين
تقرير تركيبي نحو صياغة اطار استراتيجي لحماية الاشخاص المسنين: المجالات وأولويات التدخل، الأمم المتحدة، 2018.

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، مشروع دليل الأشخاص المسنين في الجزائر، ديسمبر 2012.

الكتب:

- أبو الفضل جهال الدين، بن مكرم محمد، ابن المنظور المصري، لسان العرب، بيروت: دار صادر، جزء 13.

- المحمودي علي سرحان محمد، **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، صنعاء: مكتبة الوسطية للنشر والتوزيع، 2019.
- حبّيش فوزي، **الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين**، بيروت: دار النهضة العربية
- حسان جعفر، **الشيخوخة بين الأمل والشباب الدائم**، بيروت: دار البحار، 2003
- رشوان حسين عبد الحميد، **الزمن وكبر السن والشيخوخة**، دراسة في علم الاجتماع **الشيخوخة**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2011.
- سلامة إبراهيم سيّد، **رعاية المسنين**، الطبعة 2، الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع، 1997.
- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج و الاقتراعات والأدوات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.
- عبيدات محمد، **منهجية البحث العلمي، قواعد والمراحل والتطبيقات**، طبعة 2، عمان الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
- فتاوى محمّد هدى، **سيكولوجية المسنين**، ط1، القاهرة: مركز التنمية البشرية والمعلومات، 1967.
- ماهر علي، **الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**، مصر: كلية الخدمة الاجتماعية، 2000
- هاشم صلاح، **الحماية الاجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين**، مصر: مؤسسة فريد ريش ايبيرت، 2014.

الاطروحات والمذكرات:

الاطروحات:

- السّبع هشام، **مكانة المسنين في الأسرة الجزائرية في ظلّ التّعيرات الاجتماعية الواقعة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2017/2016

المذكرات:

- بن الصّالِح أحمد ، عبد القادر حمادو، نظام التّقاعِد في التّشريع الجزائري، مذكّرة ماستر في تسيير المؤسسات، كَلّية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2018/2017 .
- ريش عبد الجليل، الحماية القانونية للأشخاص المسنين، مذكّرة ماجستير في إطار مدرسة الدّكتوراه، فرع الدّولة والمؤسسات العمومية، كَلّية حقوق ، جامعة الجزائر 1، 2014.
- شيشوب نجاه، الغيوس منى، دور العجزة ودورها في الرّعاية الاجتماعية للمسنين، مذكّرة ماستر في علم اجتماع التّربية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كَلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جيجل، 2017- 2018
- مسعودي نسيم عبد الحميد خلال، حماية المسنّين في الفقه الإسلامي والتّشريع الجزائري، مذكّرة ماستر في القانون، تخصّص قانون الأسرة، السنة الجامعية 2019/2018.

المجلات والدوريات:

- بلجيلالي محمّد، كمال لحو، رعاية الأشخاص المسنين في نظام الحماية الاجتماعية، مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، الجزائر.
- حفيظي سليمة، محاضرات في منهجيات وتقنيات البحث، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية مكنتات ومعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كَلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014.

- غنام صليحة، "واقع رعاية المسنين في دار العجزة بالجزائر-دراسة ميدانية على عينة من المسنين بدار العجزة بباتنة"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، عدد 02، المجلد 18، جوان 2019.
- كرايفة سامية، "الحماية القانونية للمسنين في ضوء احكام القانون الدولي"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021
- لعراج مجاهد نسيمية، طويحي مصطفى، "تحليل الواقع الحماية الاجتماعية في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، عدد 1، المجلد 2، جامعة الجزائر.
- يحيوي صليحة، "حماية المسنين في التشريع الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 4، المجلد 16، جامعة تيزي وزو، 2021.

الملتقيات العلمية:

- زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ديسمبر 2012

المواقع الالكترونية:

- العياشي أبو عبد الله، بن أعراب الرحمانى، "رعاية المسنين في الشريعة الإسلامية فوائد وأحكام"، مقال منشور على الأنترنت، شبكة الألوكة، نقلا عن الموقع: <http://www.alukah.net> اطلع عليه في 23 فيفري 2022
- عباس سيدي، المسنون رعاية أم تنمية طاقتهم، مقال منشور على الموقع الالكتروني [http www.faifoline/articles action 3921](http://www.faifoline/articles action 3921) في 5 ماي 2022

- عبد الحميد راندا، مفهوم الرّعاية الصّحيّة، مقال منشور على موقع مقال صحة
<http://maqal.com>

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ما هي الحماية الاجتماعية؟، مقال منشور
على <http://www.fao.org>>overview 2022/04/28

شراي نادية، محاضرات مدخل إلى سيكولوجيّة الشيخوخة، لطلاب السنّة الثالثة
دكتوراه، علم النفس العيادي، جامعة البليدة، منشور على موقع:
<http://elearning.univ-blida2.dz>

- حوالي 11 مليون جزائري عمرهم 60 سنة فما فوق في سنة 2019م، وكالة الأنباء
الجزائرية، 12 مارس 2020، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<https://www.aps.dz/ar/societe/85114-11-60-2019>

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/socialprotection/overview> موقع البنك الدولي

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-principles-older-persons26/10/2022> اطلع عليه

les ouvrages:

Veron Jacques, **L'expérience de vivre (âge, génération et société)**,
Paris :édition de seuil « science ouverte », Octobre 2005.

ONS Donnée statistique ,Alger ,N° 353-375-398-554.

ملخص:

لقد سعت دول العالم إلى حماية الأشخاص المسنين والاهتمام بهم، من خلال سلسلة من الاتفاقيات و المؤتمرات التي تحت فيها على رعاية المسن ومن أهمها تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة. والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لرعاية الأشخاص المسنين، فنظرا للتزايد الهائل لهذه الفئة جاءت التشريعات حامية، ومن أهم القوانين نذكر قانون 10-12 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين.

وأردنا من خلال الدراسة البحث في مدى تطابق التشريعات المتعلقة بالمسنين مع واقعهم المعاش سواء في دور المسنين او في الاسر الكافلة لهم.

الكلمات المفتاحية :

المسنون، الحماية الاجتماعية، القانون، الواقع .

Sommaire:

Les pays du monde ont cherché à protéger les personnes âgées et à prêter attention à cette catégorie, à travers des accords et des conférences dans lesquels ils exhortent à prendre soin des personnes âgées, dont le plus important est le rapport de l'Assemblée mondiale sur le vieillissement.

L'Algérie fait partie des pays qui s'efforcent de prendre soin des personnes âgées. Face à l'augmentation considérable de cette catégorie, l'Algérie a consacré un ensemble de lois qui garantissent et protègent les droits des personnes âgées, telle que la lois 10-12 consternant la protection des personnes âgées.

A travers notre étude on veut vérifier a quelle point les législations relative aux personnes âgées correspond a la réalité dans les centres de vieillesse ou bienles familles d'accueil.

les mots clés :

Personnes âgées, protection sociale, droit, réalité.

الفهرس:

01.....	مقدمة
14.....	الفصل الأول: ماهية الحماية الاجتماعية للمسنين
15.....	تمهيد
16.....	المبحث الأول: نشأة وتطور الرعاية الاجتماعية.....
16.....	المطلب الأول: نشأة وتطور الحماية الاجتماعية للمسنين في العالم
24.....	المطلب الثاني: نشأة وتطور الحماية الاجتماعية في الجزائر
29.....	المبحث الثاني: تعريف الحماية الاجتماعية للمسنين
29.....	المطلب الأول: تعريف الحماية الاجتماعية للمسن
32.....	المطلب الثاني: تعريف الشخص المسن
40.....	المبحث الثالث : أهداف ومبادئ الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين
40.....	المطلب الأول: أهداف حماية الأشخاص المسنين
44.....	المطلب الثاني: مبادئ الحماية الاجتماعية للمسنين
46.....	خلاصة الفصل الأول
47.....	الفصل الثاني: واقع الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر

48.....	تمهيد
49.....	المبحث الأول: المسنون في الجزائر أرقام واحصائيات
55.....	المبحث الثاني: صور الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر
55.....	المطلب الأول : أنواع الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين
67.....	المطلب الثاني : أهداف حماية الأشخاص المسنين في الجزائر
69.....	المبحث الثالث: دور التشريع في تعزيز حق المسن في الرعاية الاجتماعية
69.....	المطلب الأول: دور الاسرة في حماية المسنين في التشريع الجزائري
73.....	المطلب الثاني: دور الدولة في حماية المسنين في التشريع اجرائي
76.....	خلاصة الفصل الثاني
77.....	الفصل الثالث: مراكز رعاية المسنين في الجزائر
78.....	تمهيد
79.....	المبحث الأول: تعريف دور رعاية المسنين في الجزائر وشروطها
79.....	المطلب الأول : لمحة عامة على دور المسنين في الجزائر
82.....	المطلب الثاني: تعريف مؤسسة رعاية الأشخاص المسنين
83.....	المطلب الثالث: شروط الالتحاق والالتزام في دور المسنين

86.....	المبحث الثاني : النظام الداخلي لدور المسنين
86.....	المطلب الأول : تسيير مؤسسة دار العجزة
90.....	المطلب الثاني : مهام دور العجزة في الجزائر
93.....	خلاصة الفصل الثالث
94.....	الخاتمة
98.....	الملاحق
100.....	قائمة المراجع
107.....	الملخص
108.....	الفهرس